

النمو السكاني في أفريقيا

إعداد

د. ماجدة إبراهيم عامر

مدرس بقسم الجغرافيا

معهد البحوث والدراسات الأفريقية

جامعة القاهرة

١٩٩٧

النمو السكاني ومكوناته في أفريقيا

✳ د. ماجده ابراهيم عامر

تعتبر قضية النمو السكاني مشكلة هامة في العالم الثالث بشكل عام وفي الدول الأفريقية بشكل خاص. فقد عرفت دول العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية وضعاً فريداً من نوعه، ومن أهم سمات هذا الوضع هو الارتفاع الكبير في معدلات المواليد الذي يصل إلى ٢٨,٢ في الألف في الدول النامية للفترة من (١٩٩٠ - ١٩٩٥) و٢٥ في الألف في العالم في حين أن هذا المعدل في العالم المتقدم هو ١٢,٦ في الألف وإذا ما حاولنا مقارنة ذلك بحال الدول الأفريقية لوجدنا أن العديد من هذه الدول قد تعدى بكثير هذه النسب فوصل إلى ما بين ٢٥,٦، ٥٢,٥ بالألف^(١) والواقع أن الدول الأوربية لم تشهد في تاريخها معدلاً للنمو السكاني كالذي تشهده حالياً كثير من الدول النامية.^(٢)

ويلاحظ أن هناك علاقة واضحة بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية فالقضايا السكانية لم تكن في يوم من الأيام منعزلة عن القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بل تتشابك معها، تؤثر فيها وتتأثر بها، بل هي جوهرها. لذا فإن المشكلة السكانية تكتسب معناها ومضمونها حينما نضع النمو السكاني في إطار الحركة الاقتصادية والظروف المحيطة به وعلى هذا الأساس، فإن المشكلة السكانية والمظاهر التي تعبر بها عن نفسها تتفاوت من بلد لآخر، بل وداخل البلد الواحد باختلاف مراحل تطوره فهناك دول تعاني حقا من الإختلال القائم بين النمو السكاني الكبير وبين النمو الاقتصادي والاجتماعي

* مدرس الجغرافيا بمعهد البحوث والدراسات الافريقية

المتواضع. ومن هذه الدول، تعبر المشكلة السكانية عن نفسها في تفاقم مشاكل البطالة والغذاء وأنخفاض مستوى المعيشة والرعاية الصحية وأزمة المساكن والمواصلات... إلى آخره. وهناك دول، على العكس من ذلك، تعاني اختلافاً بين النمو السكاني المتواضع والطموحات التنموية الكبيرة. وفي مثل هذه الدول، تعبر المشكلة السكانية عن نفسها في صورة نقص الأيدي العاملة والحاجة إلى الاعتماد على عنصر العمل المستورد من الخارج^(٢)

وسوف نهتم في هذا الجزء بدراسة العناصر التالية:

أولاً:- اتجاهات النمو السكاني في قارة أفريقيا وعلي مستوى الدول الأفريقية.

ثانياً:- مكونات النمو السكاني ويشمل:-

١ - الزيادة الطبيعية

ب - الوفيات

أ - المواليد

٢ - الهجرة

أولاً - اتجاهات النمو السكاني فى أفريقيا

١ - اتجاهات النمو السكاني فى أفريقيا حتى القرن العشرين

قدر عدد السكان فى أفريقيا فى القرن الأول الميلادى بما يتراوح بين ٢٥ - ٤٥ مليون نسمة^(٤) وكان النمو السكانى بطيئاً للغاية. حتى أنه كان متوقفاً عند ١٠٠ مليون نسمة حسب تقديرات ويلكوكس، بل ومتهور حسب تقديرات كارسوندرز وذلك خلال قرنين كاملين من الزمن (١٦٥٠ - ١٨٥٠).^(٥) وقدرت بعض المصادر عدد سكان القارة بنحو ١١١ مليون نسمة عام ١٨٥٠. وعلى الرغم من أن معدل نمو السكان فى العالم قد بدأ فى الزيادة فى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر فقد تناقصت نسبة سكان القارة الأفريقية من ١٣,٤٪ من جملة سكان العالم عام ١٧٥٠ إلى ٨,٧٪ عام ١٨٥٠.^(٦) ويرجع ذلك إلى عدة أسباب لعل أهمها ظهور الأوربيين على أرض القارة وما صاحب ذلك من ظروف وعوامل ساعدت على انخفاض معدلات النمو لعل من أهمها هلاك عدد كبير من الأفريقيين فى العمليات الحربية التى دارت بينهم وبين الأوربيين^(٧) وقيام الرجل الأبيض بأستغلال العمال الأفريقيين بأسلوب بشع فى جمع المحاصيل وفى المزارع الرأسالية والأشغال العامة، إلى جانب ذلك فإن دخول الرجل الأبيض إلى أفريقيا أدى إلى ظهور أمراض غريبه فى القارة لم يكن للأفريقى مناعة ضدها مثل الأنفلونزا^(٨). فضلاً عن تدهور مستوى الوعى الصحى والعلاج الطبى.

ولاشك أن عملية الأسترقاق التى مارسها الرجل الأوربى بوحشية ضد الأفريقى كانت عاملاً رئيسياً فى تدهور نمو سكان القارة خاصة وأنه كان هناك تركيز على الذكور ممن هم فى سن الشباب.

٢ - اتجاهات النمو السكاني فى افريقيا خلال القرن العشرين:

يوضح الجدول رقم (١) والشكل رقم (١) أنه إبتداء من القرن العشرين بدأت معدلات نمو السكان تأخذ طابعاً أكثر سرعة وأرتفاعاً حيث قفز سكان القارة من ١٣٣ مليون نسمة عام ١٩٠٠ (تقدير متوسط) إلى ما يقرب من ٢٢٤ مليون نسمة عام ١٩٥٠، ومعنى ذلك أنه خلال النصف الأول من القرن العشرين أزداد عدد سكان القارة بقدر يقل عن التضاعف لأنهم بلغوا نسبة ١٦٨,٤٪ فى عام ١٩٥٠ عما كانوا عليه فى عام ١٩٠٠ وإن معدل النمو السكاني بلغ ١,٠٤٪ سنويا تقريبا.

أما خلال الفترة بين أعوام ١٩٥٠، ١٩٩٥ فإنه يمكن القول بأن سكان القارة قد بدأت معدلات الزيادة السكانية ترتفع بينهم، ويحدث نمو سكاني سريع ففى خلال ٤٥ عاماً أصبح عدد السكان حوالى ثلاثة أمثال عددهم فى عام ١٩٥٠. إذ بلغ نحو ٧٢٨,١ مليون نسمة وبمعدل نمو سنوى بلغ ٢,٨١٪ خلال الفترة من ١٩٩٠ - ١٩٩٥ وهو من أعلى معدلات النمو بين قارات العالم بما فيها أمريكا اللاتينية. ومعنى هذا أن سكان القارة سوف يتضاعفون خلال ٢٥ عاماً^(٩). ويرجع أرتفاع معدلات الزيادة بين سكان القارة إلى عامل الزيادة الطبيعية حيث ترتفع معدلات المواليد فى حين تنخفض معدلات الوفيات. ولا شك أن أرتفاع نسبة سكان الريف فى قارة أفريقيا والتي بلغت نحو ٦٥,٦٪ عام ١٩٩٥ (المتوسط العالمى ٥٤,٨٪)^(١٠) تساعد على أرتفاع معدلات المواليد.

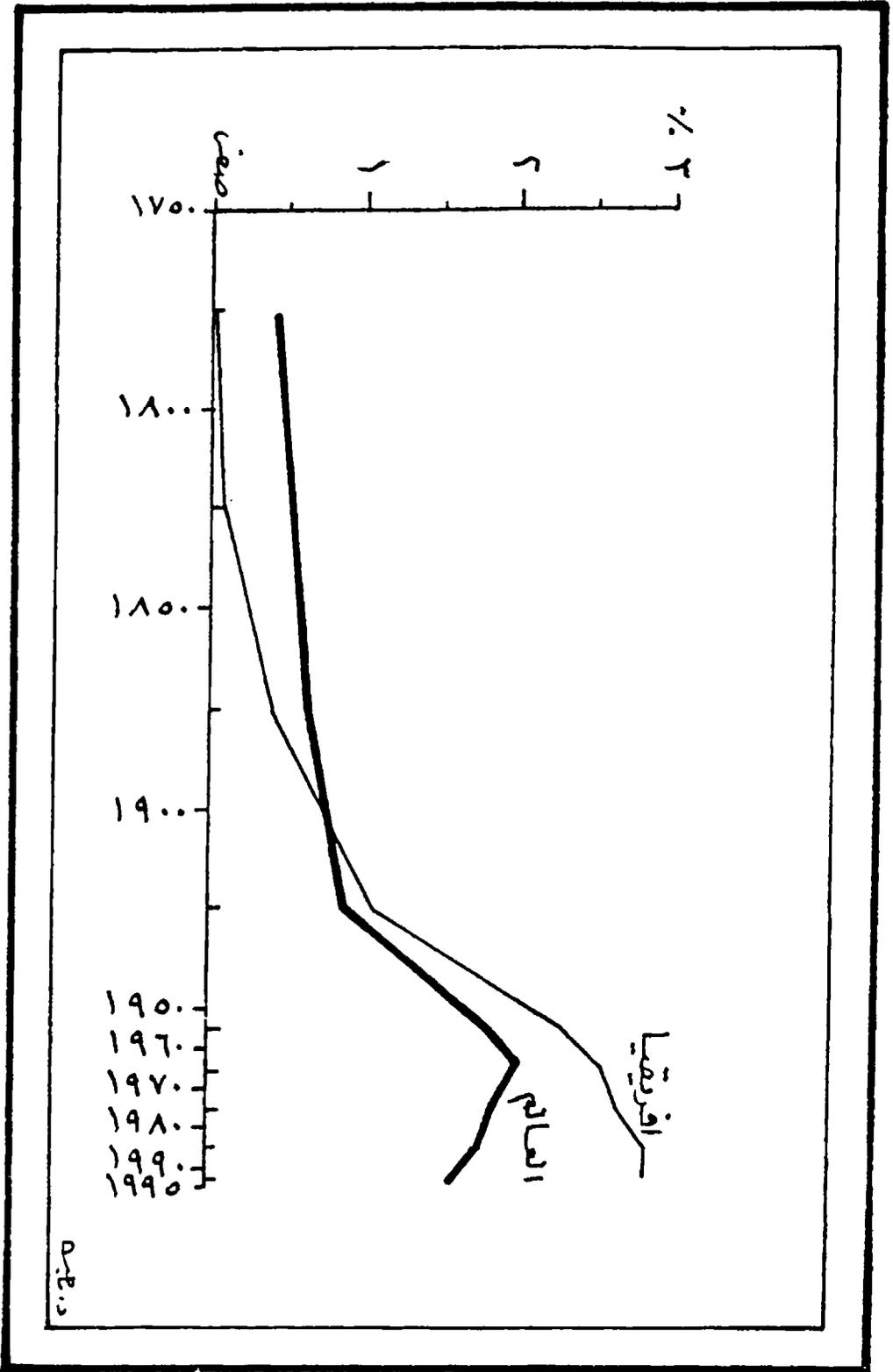
جدول رقم (١) نمو السكان في أفريقيا

% من جملة سكان العالم	معدل النمو السكاني		الزيادة المطلقة (بالآلاف)	عدد السكان في أفريقيا (بالآلاف نسمة)	السنة
	العالم	أفريقيا			
١٣,٤			-	١.٦,٠٠٠	١٧٥٠
١٠,٩	,٤٤	,٠٢	١,٠٠٠	١.٧,٠٠٠	١٨٠٠
٨,٧	,٥١	,٠٧	٤,٠٠٠	١١١,٠٠٠	١٨٥٠
٨,١	,٦٣	,٣٦	٢٢,٠٠٠	١٣٣,٠٠٠	١٩٠٠
تقديرات الأمم المتحدة					
٨,٩	,٩٠	١,٠٤	٩٠,٩٦٧	٢٢٣,٩٦٧	١٩٥٠
٩,٣	١,٨٠	٢,٣١	٥٨,١٦٩	٢٨٢,١٣٦	١٩٦٠
٩,٩	٢,٠٢	٢,٥٥	٨٢,٠٧٠	٣٦٤,٢٠٦	١٩٧٠
١٠,٧	١,٨٤	٢,٦٧	١١١,٤٥٨	٤٧٥,٦٦٤	١٩٨٠
١٢,٠	١,٧٣	٢,٨٥	١٥٧,٠٠٥	٦٣٢,٦٦٩	١٩٩٠
١٢,٧	١,٥٧	٢,٨١	٩٥,٤٠٥	٧٢٨,٠٧٤	١٩٩٥

المصدر من حساب الباحثة: -

- Clarke. J.I., "Population Geography" in An Advanced Geography of Africa by John, I. Clarke et. Cl, Hulton Educational publications Ltd, Great Britain, 1975, P 219

- U.N. World Population Prospects, the 1994 Revision, New York, 1995.



(شكل ١) معدلات النمو السكاني السنوي في أفريقيا مقسار ونة بالعالم
(١٩٥٠ - ١٩٩٥)

٣ - اتجاهات النمو السكاني فى اقاليم افريقيا.

يظهر من الجدول رقم (٢) أن أجزاء القارة نمت بمعدلات متباينة نسبياً خلال الفترة بين أعوام ١٩٥٠ - ١٩٩٥ إذ سجل شرقى أفريقيا أعلا معدلات للنمو السنوى للسكان خلال تلك الفترة، حيث بلغ السكان فى نهايتها ٣٤٦٪ عما كانوا عليه فى بدايتها وبمعدل نمو سنوى بلغ ٢,٧٦٪ للفترة كلها، ويليه غربى أفريقيا بنسبة ٣٢٤٪ وبمعدل نمو سنوى ٢,٦٨٪ ثم وسط أفريقيا (٣١٣٪، ٢,٥٣٪)، فجنوبى أفريقيا (٣٠٤٪، ٢,٤٧٪) وأخيراً يأتى شمالى أفريقيا (٣٠١٪، ٢,٤٥٪). شكل (٢). أما فى الفترة الأخيرة ١٩٩٥ - ١٩٩٠ فيلاحظ تفوق وسط وغربى أفريقيا على شرقها من حيث معدلات النمو السكاني والتي بلغت ٣,٠١٪، ٣,٠٢٪، ٢,٩٧٪ على الترتيب بينما تساوت معدلات النمو السنوى للسكان فى شمالى وجنوبى أفريقيا والذي بلغ ٢,٣٪.

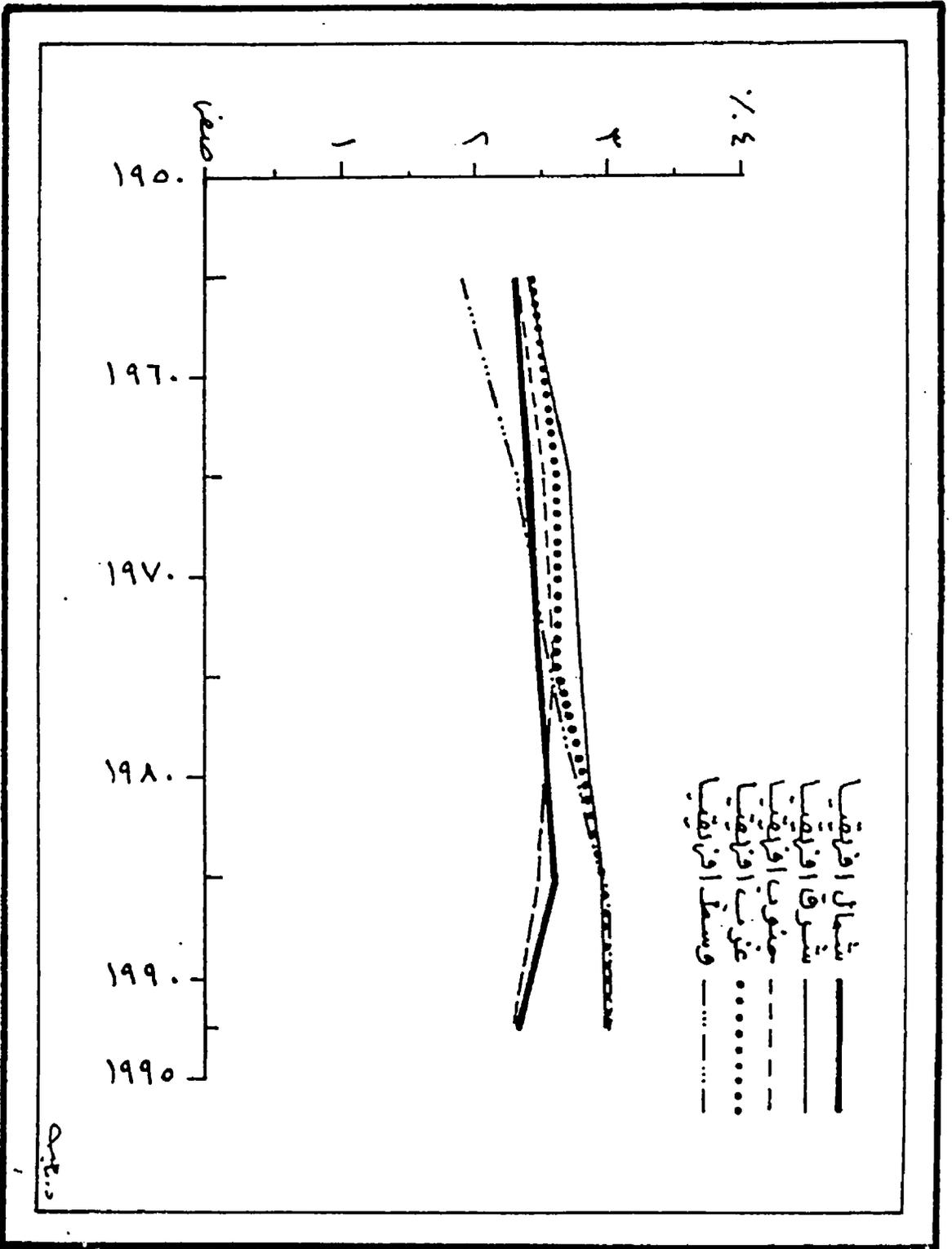
والواقع أنه يمكن أن نتعرف على عدد من أنماط النمو الأقليمي للسكان فى أفريقيا من دراسة الجدول رقم (٣) والشكل (٣) وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (٢)

معدلات النمو السكاني في أقاليم أفريقيا بين ١٩٥٠ - ١٩٩٥

غرب أفريقيا	جنوب أفريقيا	شمال أفريقيا	وسط أفريقيا	شرق أفريقيا	الأقليم السنة
٦٣١٥١	١٥٥٨١	٥٣٣.٢	٢٦٣١٦	٦٥٦١٨	١٩٥٠ العدد بالآف
٨.١٧٣	١٩٦٩٨	٦٧.٣٣	٣١٨٣٣	٨٣٤.٠	١٩٦٠ العدد بالآف
٢,٤	٢,٣	٢,٣	١,٩	٢,٤	معدل النمو/ العدد ١٩٧٠
١.٣٦٩١	٢٥٣٧١	٨٥٣٩.٠	٤.١٠٢	١.٩٦٥٢	بالآف
٢,٥٧	٢,٥	٢,٤	٢,٣	٢,٧	معدل النمو/ العدد ١٩٨٠
١٣٤٨٢٥	٣٣.٠٠	١١.١.٠٩	٥٢٢٣٣	١٤٥٤٩٢	بالآف
٢,٦٣	٢,٦	٢,٥	٢,٦	٢,٨	معدل النمو/ العدد ١٩٩٠
١٨١١٣٥	٤٢٢٢٧	١٤٣.٢٣	٧.٤٨٤	١٩٥٨.١	بالآف
٢,٩٥	٢,٥	٢,٦	٣,٠	٢,٩٧	معدل النمو/ العدد ١٩٩٥
٢١.٦٦٣	٤٧٣٩٦	١٦.٥٨٢	٨٢٣٢٦	٢٢٧١.٧	بالآف
٣,٠٢	٢,٣	٢,٣	٣,١	٢,٩٧	معدل النمو/ العدد ١٩٩٥
٣٣٤	٣.٤	٣.١	٣١٣	٣٤٦	نسبة الزيادة الكلية (١٩٩٥-١٩٥٠)
٢,٦٨	٢,٤٧	٢,٤٥	٢,٥٣	٢,٧٦	معدل النمو السنوي (١٩٩٥-١٩٥٠)

المصدر: - نفس مصدر الجدول السابق



(شكل ٢) معدلات النمو السكاني في الأقاليم الأفريقية (١٩٩٠ - ١٩٥٠)

(١) الفئة الأولى : .

وتتضمن الدول الأفريقية التي يقل معدل النمو السكاني فيها عن ٢,٥٪ سنويا وعددها ١٦ دولة هي مصر، تونس والجزائر والمغرب في شمال أفريقيا حيث يرجع إنخفاض معدلات النمو السكاني هنا إلى انخفاض معدلات المواليد نتيجة لاتباعها لسياسات سكانية وبرامج قومية لتنظيم الأسرة منذ الستينات من هذا القرن (١١) كما يدخل ضمن هذه المجموعة الجزر المحيطة بقارة أفريقيا (موريشيوس - رينيون - سيشل - ساوتومي وبرنسيب، وسانت هيلانة) وعدد سكانها ضئيل بالمقارنة بقارة أفريقيا (٢٧,٠٪ من إجمالي سكان القارة). كما يرجع انخفاض معدلات النمو السكاني في بعض دول هذه المجموعة إلى ارتفاع معدلات الوفيات (مثل أفريقيا الوسطى، سيراليون، جيبوتي، غينيا بيساو وموزمبيق) أو إلى الظروف السياسية داخل الدول والتي تؤدي إلى ارتفاع معدلات اللاجئين إلى خارج الدولة كما هو الحال في الصومال.

(٢) الفئة الثانية : .

تشمل مجموعة الدول الأفريقية التي يتراوح معدل النمو السكاني فيها بين ٢,٥ - > ٣٪ سنويا وعددها ١٩ دولة، يبلغ عدد سكانها ١٩٤,٦٨٢ مليون نسمة بنسبة ٢٦,٧٪ من إجمالي سكان القارة ويتركز معظمها في شرقي ووسط أفريقيا هي أريتريا - أثيوبيا - رواندا - تنزانيا - زامبيا - زيمبابوي - الكاميرون - تشاد - الكنفو - غينيا الاستوائية - الجابون بالإضافة إلى السودان في شمالي أفريقيا، ليسوتو- نامبيا وسوازيلاند في جنوبي أفريقيا، وبوركينا فاسو، الرأس الأخضر، موريتانيا والسنغال في غربي أفريقيا، وتتميز معظم هذه الدول بارتفاع معدلات المواليد أكثر من ٤٠ في الألف بالإضافة إلى الارتفاع النسبي في معدلات الوفيات والتي ترتفع في معظمها عن ١٥ في الألف مما انعكس على النمو السكاني .

(٣) الفئة الثالثة :-

وهي تضم مجموعة الدول ذات المعدلات المرتفعة من ٢ - ٣,٥٪ وعددتها ١٦ دولة تتركز معظمها في غربى أفريقيا وهي بنين - كوت ديفوار - غانا - غينيا - ليبيريا - مالى - النيجر - نيجيريا وتوجو كما يدخل ضمنها بورندى - مدغشقر - ملاوى وأوغنده في شرقى أفريقيا، زانير (وسط أفريقيا)، ليبيا (شمالى أفريقيا) - بتسوانا (جنوبى أفريقيا)، ويبلغ عدد سكان هذه الدول حوالى ٢٨٧ مليون نسمة بنسبة ٣٩,٤٪ من إجمالى سكان القارة ويرجع ارتفاع معدلات النمو السكانى هنا إلى ارتفاع معدلات المواليد والتي تزيد في معظمها عن ٤٥ فى الألف إلى ٥٠ فى الألف بالإضافة إلى تحسن الرعاية الصحية والتي نتج عنها إنخفاض معدلات الوفيات بنسبة تتراوح بين ٢٠ و ٥٠٪ فى العديد من الدول (١٢) كما تتأثر بعض هذه الدول بتيارات الهجرة الوافدة إليها سواء للعمل أو اللجوء السياسى نتيجة للظروف السياسية السائدة فى بلدان المصدر كما فى حالة أوغنده وملاوى فى شرقى أفريقيا.

(٤) الفئة الرابعة

وهي تشمل مجموعة الدول ذات المعدلات غاية فى الارتفاع تزيد عن ٣,٥٪ وعددتها ٥ دول هي جزر القمر - كينيا - أنجولا - الصحراء الغربية وغمبيا وحجم السكان فى هذه الدول نحو (٤١,٤ مليون نسمة) بنسبة ٥,٧٪ من إجمالى سكان القارة الافريقية.

جدول رقم (٣)

البيانات السكانية الأساسية للدول الأفريقية

معدلات الزيادة الطبيعية ١٩٩٥ - ٩٠	معدلات وفيات الأطفال الرضع لكل الف مولود حي ١٩٩٥ - ٩٠	معدلات الوفيات العامة (في الآلاف) ٩٠ - ١٩٩٥	معدلات المواليد الخام (في الآلاف) ٩٠ - ١٩٩٥	معدلات النمو السكاني ٩٠ - ١٩٩٥ %	عدد السكان ١٩٩٥ بالآلاف	الدولة
٣٠,٢	١٠,٦	١٥,٨	٤٦,٠٠	٢,٩٧	٢٢٧١٠,٧	شرق افريقيا
٣٠,٣	١٠,٢	١٥,٧	٤٦,٠٠	٣,٠٠	٦٣٩٣	بودوندي
٣٦,٨	٨٩	١١,٧	٤٨,٥	٣,٦٨	٦٥٣	جزر القمر
٢٢,٠	١١٥	١٦,١	٣٨,١	٢,٢٠	٥٧٧	جيبوتي
٢٧,٨	١٠,٥	١٥,٢	٤٣,٠٠	٢,٧٢	٣٥٣١	أريتريا
٣٠,٥	١١٩	١٨,٠	٤٨,٥	٢,٩٨	٥٥٠,٥٣	أنثيوبيا
٣٢,٨	٦٩	١١,٧	٤٤,٥	٣,٥٩	٢٨٢٦١	كينيا
٣٢,١	٩٣	١١,٨	٤٣,٩	٣,٢١	١٤٧٦٣	مدغشقر
٣٠,٥	١٤٣	٢٠,٠٠	٥٠,٥	٣,٤٥	١١١٢٩	ملوي
١٤,٢	١٨	٦,٦	٢٠,٨	١,١٠	١١١٧	موريشيوس
٢٦,٧	١٤٨	١٨,٥	٤٥,٢	٢,٤١	١٦٠,٠٤	موزمبيق
١٥,٦	٨	٥,٥	٢١,١	١,٥٥	٦٥٣	رينيون
٢٧,٤	١١٠	١٦,٧	٤٤,١	٢,٥٩	٧٩٥٢	رواندا
-	-	-	-	١,١٠	٧٣	سيشل
٣١,٧	١٢٢	١٨,٥	٥٠,٢	١,٢٨	٩٢٥٠	الصومال
٣٢,٦	١١٥	١٩,٢	٥١,٨	٣,٤٢	٢١٢٩٧	أوغندا
٢٩,٥	٨٥	١٣,٦	٤٣,١	٢,٩٦	٢٩٦٨٥	تنزانيا
٢٩,٥	١٠,٤	١٥,١	٤٤,٦	٢,٩٧	٩٤٥٦	زامبيا
٢٧,١	٦٧	١٢,٠٠	٣٩,١	٢,٥٧	١١٢٦١	زيمبابوي

تابع جدول رقم (٢)

معدلات الزيادة الطبيعية ١٩٩٥ - ٩٠	معدلات وفيات الأطفال الرضع (لكل الف مولود حي ١٩٩٥ - ٩٠	معدلات الوفيات العامة (في الآلاف) ٩٠ - ١٩٩٥	معدلات المواليد الخام (في الآلاف) ٩٠ - ١٩٩٥	معدلات النمو السكاني ٩٠ - ١٩٩٥ %	عدد السكان ١٩٩٥ بالآلاف	المنطقة
٢٠,٩	٩٥	١٥,٢	٤٦,١	٣,١١	٨٢٣٢٦	وسط أفريقيا
٢٢,١	١٢٤	١٩,٢	٥١,٣	٣,٧٢	١١٠٧٢	أنجولا
٢٨,٥	٦٣	١٢,٢	٤٠,٧	٢,٧٦	١٢٢٢٣	الكاميرون
٢٤,٨	١٠٢	١٦,٧	٤١,٥	٢,٤٩	٣٣١٥	أفريقيا الوسطى
٢٥,٧	١٢٢	١٨,٠٠	٤٣,٧	٢,٧١	٦٣٦١	تشاد
٢٩,٨	٨٤	١٤,٩	٤٤,٧	٢,٩٨	٢٥٩٠	الكونغو
٢٥,٥	١١٧	١٨,٠٠	٤٣,٥	٢,٥٥	٤٠٠	غينيا الاستوائية
٢١,٨	٩٤	١٥,٥	٣٧,٣	٢,٨٣	١٣٢٠	الجابون
-	-	-	-	٢,٢٠	١٣٣	ساوتومي وپرنسيب
٢٣,٠٠	٩٣	١٤,٥	٤٧,٥	٣,١٩	٤٣٩٠١	زائير
٢٢,٧	٦٧	٨,٦	٣١,٣	٢,٣٢	١٦٠٥٨٢	شمال أفريقيا
٢٢,٧	٥٥	٦,٤	٢٩,١	٢,٢٧	٢٧٩٣٩	الجزائر
٢١,٢	٦٧	٨,١	٢٩,٣	٢,٢٢	٦٢٩٣١	مصر
٢٣,٨	٦٨	٨,١	٤١,٩	٣,٤٧	٥٤٠٧	ليبيا
٢١,٠٠	٦٨	٨,١	٢٩,١	٢,١٠	٢٧٠٢٨	المغرب
٢٦,٧	٧٨	١٣,١	٣٩,٨	٢,٦٧	٢٨٠٩٨	السودان
١٩,٢	٤٣	٦,٤	٢٥,٦	١,٩٢	٨٨٩٦	تونس
-	-	-	-	٤,١٦	٢٨٣	الصحراء الغربية
٢٣,٠٠	٥٤	٨,٩	٣١,٩	٢,٣١	٤٧٣٩٦	جنوب أفريقيا
٢٠,٥	٤٣	٦,٦	٣٧,١	٣,٠٦	١٤٨٧	بوتسوانا

تابع جدول رقم (٣)

معدلات الزيادة الطبيعية ٩٠ - ١٩٩٥	معدلات وفيات الاطفال الرضع (لكل الف مولود حي ٩٠ - ١٩٩٥	معدلات الوفيات العامة (في الالف) ٩٠ - ١٩٩٥	معدلات المواليد الخام (في الالف) ٩٠ - ١٩٩٥	معدلات النمو السكاني ١٩٩٥-٩٠ %	عدد السكان ١٩٩٥ بالالف	الدولة
٢٦,٩	٧٩	١٠,٠٠	٣٦,٩	٢,٦٩	٢٠٥٠	ليسوتو
٢٦,٥	٦٠	١٠,٥	٣٧,٠٠	٢,٦٥	١٥٤٠	ناميبيا
٢٢,٤	٥٣	٨,٨	٣١,٢	٢,٢٤	٤١٤٦٥	جنوب أفريقيا
٢٧,٨	٧٥	١٠,٧	٣٨,٥	٢,٧٨	٨٥٥	سوازيلاند
٣٠,٢	٩٧	١٦,٠	٤٦,٢	٣,٠٢	٢١٠٦٦٣	غرب أفريقيا
٣٠,٩	٨٦	١٧,٨	٤٨,٧	٣,١٠	٥٤٠٩	بنين
٢٨,٦	١٣٠	١٨,٢	٤٦,٨	٢,٧٦	١٠٣١٩	بوركينافاسو
٢٧,٦	٥٠	٨,٦	٣٦,٢	٢,٧٧	٣٩٢	الرأس الاخضر
٣٤,٨	٩٢	١٥,١	٤٩,٩	٣,٤٨	١٤٢٥٣	كوت ديفوار
٢٤,٩	١٣٢	١٨,٨	٤٣,٧	٣,٨٣	١١١٨	غمبيا
٣٠,٠	٨١	١١,٧	٤١,٧	٣,٠٠	١٧٤٥٣	غانا
٣٠,٣	١٣٤	٢٠,٣	٥٠,٦	٣,٠٤	٦٧٠٠	غينيا
٢١,٤	١٤٠	٢١,٣	٤٢,٧	٢,١٤	١٠٧٣	غينيا بيساو
٢٣,١	١٢٦	١٤,٢	٤٧,٣	٣,٣٢	٣٠٩٣	ليبيريا
٣١,٧	١٥٩	١٩,١	٥٠,٨	٣,١٧	١٠٧٩٥	مالي
٢٥,٤	١٠١	١٤,٤	٣٩,٨	٢,٥٤	٢٢٧٤	موريثانيا
٢٣,٦	١٢٤	١٨,٩	٥٢,٥	٣,٣٧	٩١٥١	النيجر
٣٠,٠	٨٤	١٥,٤	٤٥,٤	٣,٠٠	١١١٧٢١	نيجيريا
-	-	-	-	٠,٨٤	٦	سانت هيلانه
٢٧,٠	٦٨	١٦,٠	٤٣,٠٠	٢,٥٢	٨٣١٢	السنغال
٢٣,٩	١٦٦	٢٥,٢	٤٩,١	٢,٤٠	٤٥٠٩	سيراليون
٣١,٧	٨٥	١٢,٨	٤٤,٥	٣,١٨	٤١٣٨	توجو
٢٨,٢	٩٣	١٣,٧	٤١,٩	٢,٨١	٧٢٨٠٧٤	افريقيا
١٥,٧	٦٤	٩,٣	٢٥,٠	١,٥٧	٥٧١٦٤٢٦	العالم

المصدر: - الجدول من حساب الباحثة عن :

U.N., World population prospects, The 1994 Revision, New York, 1995, PP. 222 - 412



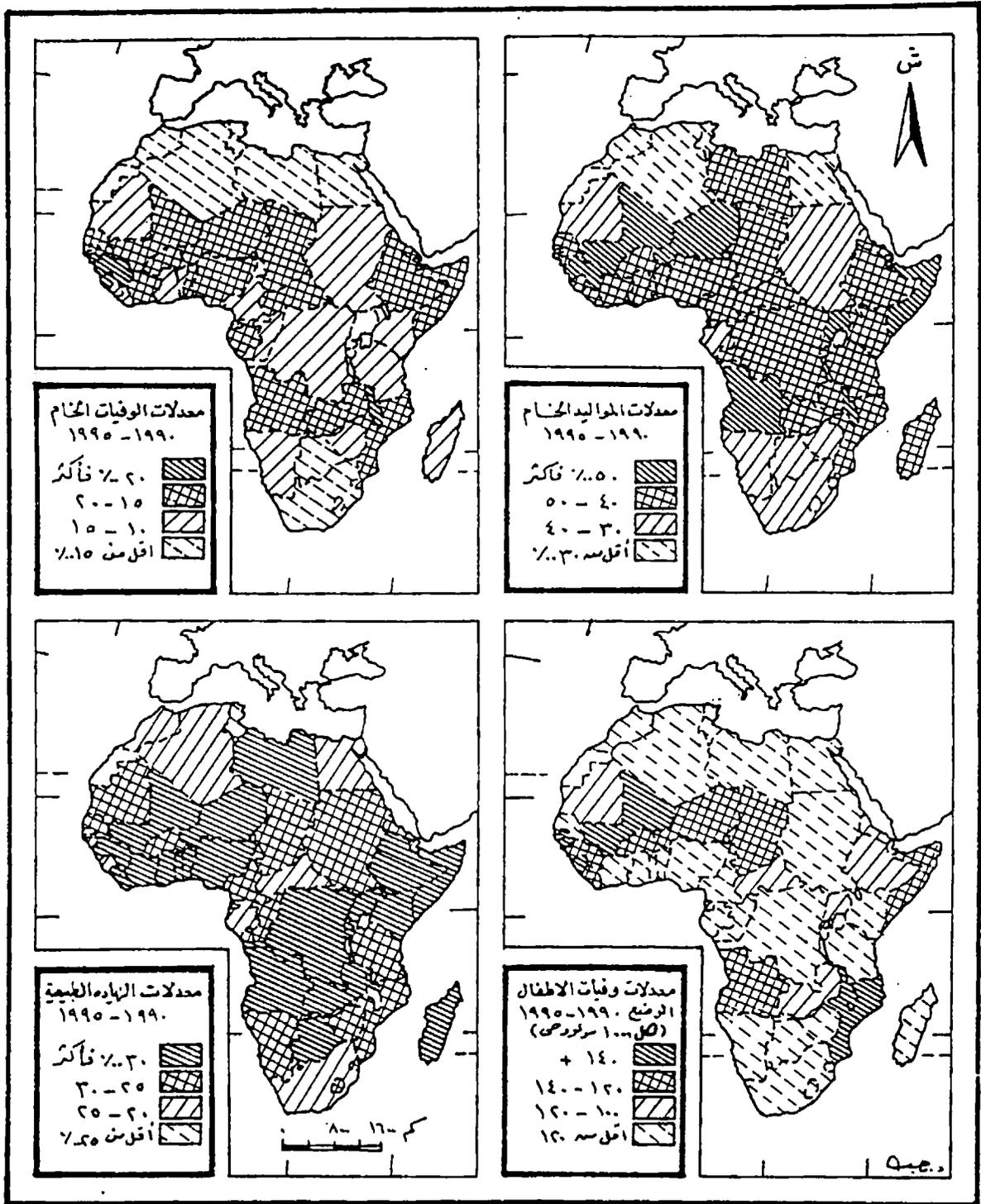
(شكل ٢): معدلات النمو السنوي للسكان في القارة الأفريقية (١٩٩٥ - ١٩٩٠)

- ينمو سكان بعض الدول الأفريقية بمعدلات زيادة طبيعية مرتفعة تتراوح بين ٢٥ - ٣٠ في الألف وعدد هذه الدول ١٨ دولة يبلغ عدد سكانها نحو ١٤٦ مليون نسمة تشكل نحو خمس سكان القارة الأفريقية معظمها يقع في شرقي أفريقيا (أريتريا، موزمبيق، رواندا، تنزانيا، زامبيا وزيمبابوي) ووسط أفريقيا (الكامرون، تشاد، الكنفو، غينيا الاستوائية) إلى جانب بوركينا فاسو، والرأس الأخضر، موريتانيا والسنغال في غربي أفريقيا والسودان في شمالي أفريقيا، وليسوتو وناميبيا وسوازيلاند في جنوبي القارة

- يتراوح معدل الزيادة الطبيعية من ٢٠ - ٢٥ في الألف في عشرة دول تشكل نحو ٢٣,٥٪ (١٧١,٢ مليون نسمة) من إجمالي سكان القارة وتتركز في شمالي القارة (الجزائر - مصر - المغرب) وغربي أفريقيا (غمبيا - غينيا بيساو، وسيراليون) إلى جانب جمهورية جنوب أفريقيا والجابون وأفريقيا الوسطى ثم دولة جيبوتي.

- تتحقق أقل معدلات للزيادة الطبيعية في القارة الأفريقية، وهي معدلات تقل عن ٢٠ في الألف في ثلاث دول هي جزر موريشيوس ورينيون في غربي أفريقيا وتونس في شمالي القارة وهي لا تضم سوى ٢,٨٪ من إجمالي سكان القارة الأفريقية.

يتبين لنا من العرض السابق للزيادة الطبيعية لسكان القارة الأفريقية تفاوت معدلات هذه الزيادة بين أقاليم القارة. ولما كانت هذه الزيادة هي الفرق بين المواليد والوفيات يجدر بنا الآن تناول كل منها لمعرفة تأثيره على معدلات الزيادة الطبيعية الذي عرضنا له في الجزء السابق.



(شكل ٤) : المؤشرات السكانية لقارة أفريقيا

١- معدلات المواليد

بلغ المعدل العام للمواليد والذي يعكس مستوى الخصوبة فى القارة الأفريقية ٤١,٩ فى الألف، ومع ذلك يتباين هذا المعدل من دولة إلى أخرى تبعا للتركيب العمرى للسكان. ولهذه المعدلات العالية للمواليد أثرها المباشر فى تزايد التراكم العددي فى قاعدة هرم السكان لهذه الدول مما يوجد الظاهرة المعروفة ديموجرافيا بظاهرة التجديد والتي ينتج عنها العديد من الظواهر الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة فى معدل نمو السكان فى مثل هذه الدول.

ويلاحظ ارتفاع معدلات المواليد فى أفريقيا عنها فى القارة الآسيوية ٢٥,٢ فى الألف وأوربا (١١,٦ فى الألف)، وهذا المعدل العالى للمواليد ينطبق على أقسام القارة المختلفة فهى ٤٦,٢ فى الألف فى غربى أفريقيا، ٤٦,١ فى الألف فى وسط أفريقيا و٤٦ فى الألف فى شرقى أفريقيا، بينما تبلغ أدناها فى جنوبي القارة (٣١,٩ فى الألف) وشمالها (٣١,٢ فى الألف) وهى لا تزال مرتفعة كما نرى. غير أن الأمر يتطلب فحصاً متأنياً لتلك المعدلات على مستوى الأقطار الأفريقية للخروج منها بأنماط لا تأخذ الموقع الجغرافى من القارة فى إعتبارها ولكن تأخذ مدى ارتفاع تلك المعدلات أو إنخفاضها حيث يلاحظ من دراسة جدول رقم (٣) والشكل رقم (٤) الآتى:-

- ترتفع معدلات المواليد عن ٥٠ فى الألف فى سبع دول أفريقية هى (أوغنده، ملاوي، الصومال فى شرقى أفريقيا، أنجولا فى وسط أفريقيا، غينيا، ومالي، النيجر فى غربى أفريقيا. وتضم هذه الدول حوالى ١٠,٩٪ من إجمالى سكان القارة الأفريقية.

- تتراوح معدلات المواليد بين ٤٠ - ٥٠ فى الألف فى ٢٨ دولة تضم

٥٨,٨٪ من جملة سكان القارة الأفريقية. ومعنى ذلك أن ٢٥ دولة تضم سكاناً تصل نسبتهم إلى حوالى ٧٠٪ من جملة سكان القارة تعتبر من أعلى دول العالم من حيث معدلات المواليد المرتفعة وهى تتركز بصفة أساسية فى شرقى وغربى القارة الأفريقية.

وتتعدد العوامل التى تقف إلى جانب ارتفاع معدلات المواليد فى أفريقيا بصفة عامة وفى هذه الدول بصفة خاصة مثل قيمة عمل الأطفال ونقص الضمان الاجتماعى وارتفاع وفيات الأطفال^(١٣) بالإضافة إلى العديد من المتغيرات الاجتماعية والثقافية التى تؤثر على ارتفاع معدلات المواليد وهى أن الزواج فى البلدان الواقعة جنوب الصحراء مبكراً وشاملاً، وأن متوسط المرأة التى تتزوج للمرة الأولى فى أفريقيا جنوب الصحراء يتراوح من أقل من سبعة عشر عاماً إلى حوالى ٢٢ عاماً. وهناك آلية أخرى لها فعاليتها هى ممارسة ضغوط اجتماعية على الأراامل فى سن الأخصاب حتى يتزوجن مرة أخرى حتى ولو اضطر أخ الزوج المتوفى من الزواج من أرملة أخيه.

وهناك ملامح أخرى لأنماط الزواج الأفريقى هى ثروة العروس والزيجات المرتبة فعلى سبيل المثال لاحظ فرانك Frank وماك نيكول Mcnicol فى كينيا أنه بدلاً من أن تحضر المرأة ثروتها معها بعد الزواج فى شكل بوطه، فإن الزوجه تتم مبادلتها بالثروه التى تتحول إلى أبريها وذريتهما وفى المقابل فإن عليها أن تلد أطفالاً ينتسبون لزوجها، وفى حالة الطلاق تترك أطفالها لزوجها^(١٤)

والحاجة إلى الأطفال ملحة جدا وقوية فى أفريقيا جنوب الصحراء. وفى الواقع، فإن الأطفال فى بعض أجزاء أفريقيا ضرورة أساسية للزواج، حتى أنه بدون أنجاب تصبح المرأة بلا مكانه، وموصومه، وتستحق الرثاء، وتتهم بأنها

ساحره. علاوة على ذلك، فإن الأطفال وبخاصة الذكور ينظر إليهم على أنهم مصدر الثروة والمكانة المرموقة فهم يعملون في المزارع، وهم أمان للآباء في الكبر، وأنهم يواصلون حمل أسم العائلة، ويعتبرون امتداداً لذرية بعد وفاة الأب، ويشعر الأب بالسعادة وهو يتفحص بيت العائلة وقد أمتلأ بالأطفال وبالماشية. وحتى تعزز المرأة في أفريقيا من مكانتها وأحترامها، فعليها أن تناضل من أجل نسبة خصوية مرتفعة، لأن مكانتها ترتفع ارتفاعاً يتناسب مع ما قدمته من أطفال. بالإضافة إلى وجود رغبة عامة نحو تكوين عائلات كبيرة في أفريقيا جنوب الصحراء تتراوح بين ١،٦:٧،٨ طفل. كما أن نظام رعاية الأطفال في أفريقيا جنوب الصحراء يلعب دوراً هاماً في الأبقاء على الرغبة في تحقيق أعلى نسبة للمواليد. حيث أنه لما كان من المتوقع أن تكون مسئولية الأطفال تقع على كاهل الأسرة الكبيرة وليس فقط على كاهل والدتهم فإن عبأ تربية الطفل يصبح أقل وطأه على الوالدين (١٥)

إلا أنه يلاحظ أن هناك اتجاه نحو انخفاض معدلات المواليد في بعض هذه الدول في الفترة (١٩٩٠ - ١٩٩٥) عما كانت عليه في الفترة السابقة (١٩٨٠ - ١٩٨٥) وذلك نتيجة لتزايد أنتشار وسائل منع الحمل وأرتفاع سن الزواج كما هو الحال في كينيا حيث أرتفع الأستخدام الحالى لوسائل منع الحمل من ٧٪ في ١٩٧٧/١٩٧٨ إلى ٣٣٪ في عام ١٩٩٣ بالإضافة إلى أرتفاع نسبة تعليم الأناث وأرتفاع مركز المرأة في المجتمع الكيني ومن ثم تناقص الرغبة في العائلات الكبيرة. وكان نتيجة ذلك أن أنخفض حجم الأسرة من ٧،٢ طفل إلى ٣،٧ طفل في الفترة السابقة. على التوالي. في رواندا أيضاً تزايد أستخدم وسائل منع الحمل من ١٠٪ في عام ١٩٨٣ إلى ٢١٪ في عام ١٩٩٣.

نلاحظ في بعض الأقطار أن أرتفاع سن الزواج بالإضافة إلى الرضاة

الطبيعية قد لعبا الدور الأكبر فى خفض الخصوبة حتى ولو كان استخدام وسائل منع الحمل منخفض فتنازانيا مثلاً نجد أن انخفاض الخصوبة يرجع إلى ارتفاع سن الزواج من ١٨ سنة عام ١٩٧٨ إلى ٢١ سنة عام ١٩٨٨ بالإضافة إلى الرضاغة الطبيعية. أما تأثير استخدام وسائل منع الحمل فهو محدود.

ونجد فى الكاميرون أيضاً انخفاض طفيف فى الخصوبة حيث إنخفض متوسط عدد الأطفال من ٦,٤ طفل لكل امرأة فى عام ١٩٨٠ - ١٩٨٥ إلى ٥,٧ طفل فى ١٩٩٠ - ١٩٩٥ (١٦).

- وقد حققت بعض الدول معدلات مواليد متوسطة نسبياً بالقياس إلى أفريقيا حيث تتراوح معدلات المواليد فيها بين ٢٠ - ٤٠ فى الألف. وعددها ١١ دولة هى جيبوتى وزيمبابوى فى شرقى أفريقيا، الجابون فى وسط أفريقيا، السودان فى شمالى القارة، وكل دول جنوبى أفريقيا بالإضافة إلى الرأس الأخضر وموريتانيا فى غربى أفريقيا ويعيش فى هذه الدول حوالى ٩١,٢ مليون نسمة يشكلون حوالى ١٢,٥٪ من جملة سكان القارة. ويلاحظ أن معدلات المواليد متوسطة فى هذه الدول نتيجة لتزايد انتشار وسائل منع الحمل وارتفاع سن الزواج. وفى زيمبابوى زاد استخدام وسائل منع الحمل من ٢٨٪ عام ١٩٨٤ إلى ٤٣٪ عام ١٩٨٩/٨٨ وفى السودان أنخفضت معدلات الخصوبة الكلية من ٦,٤ طفل إلى ٥,٧ طفل خلال الفترات ١٩٨٥/٨٠، ١٩٩٥/٩٠ على التوالي. كما يلاحظ انخفاض معدلات الخصوبة العامة ب ٢ طفل فى الرأس الأخضر Cape - Verd من ٦,٢ طفل فى ١٩٨٥/٨٠ إلى ٤,٢ طفل فى ١٩٩٥/٩٠، وفى موريتانيا من ٦,١ طفل إلى ٥,٤ طفل خلال نفس الفترة.

أما فى جنوبى أفريقيا فقد أنخفضت الخصوبة مبكراً، وهناك مؤشرات على انخفاض الخصوبة حديثاً فى بوتسوانا ناميبيا وسوازيلاند، ويرجع انخفاض

الخصوبة فى بتسوانا إلى الأنخفاض الحاد فى المناطق الريفية والذى كان أستجابة للظروف الأقتصادية القاسية إلى حد ما والتي كانت نتيجة للجفاف. فى أثناء هذه الفترة واجه المقيمون فى الريف عدة مواقف صارمة خفضت من خصوبتهم، على سبيل المثال. الرجال يعملون لفترات طويلة فى المزارع البعيدة تاركين أسرهم. أيضاً أدت الظروف الأقتصادية غير الملائمة إلى صعوبة تحمل الرجال لتكاليف الزواج، بالأضافة إلى أنتشار وسائل منع الحمل والتي أرتفعت من ٢٨٪ عام ١٩٨٤ إلى ٣٣٪ عام ١٩٨٨ هذا إلى جانب أرتفاع سن الزواج (٢٦ سنة فى عام ١٩٨١) ساهم فى خفض الخصوبة، (١٧) كما يرجع فى بعض الدول إلى أرتفاع نسبة عقم المرأة كما هو الحال فى الجابون حيث أن ٣٢٪ من النساء فى سن الحمل لا ينجبن. (١٨)

- أما الدول الأفريقية التي تصل فيها معدلات المواليد أقل من ٢٠ فى الألف فعددها محدود فهى تقتصر على شمالى أفريقيا (مصر - الجزائر - المغرب - تونس) بالأضافة إلى الجزر المحيطة بالقارة مثل (ريونيون) ويبلغ عدد سكان هذه الدول نحو ١٢٨,٧ مليون يشكلون حوالى ١٧,٧٪ من إجمالى سكان القارة الأفريقية ، ويلاحظ إن هذه البلاد ذات سياسات سكانية وبرامج قومية لتنظيم الأسرة فى مصر جاء الاعتراف بالمشكلة السكانية والحاجة إلى حلها فى ميثاق العمل الوطنى الذى أعلنه الرئيس الراحل جمال عبد الناصر عام ١٩٦٢، كما تهتم هذه الدول بتعليم المرأة ورفع سن الزواج كوسائل لتخفيض الخصوبة، وتذهب تونس إلى أبعد من ذلك ببرنامج شامل لتحرير المرأة فقد أنشأت مؤخراً أول وزارة للمرأة فى المنطقة. كما تشجع هذه الدول الهجره الخارجية المؤقتة. (١٩)

وفى الجزائر أنخفضت الخصوبة بمعدل ٢,٥ طفل لكل امرأة فى عقد واحد

من ٦,٣ طفل فى ١٩٨٥/٨٠ إلى ٣,٨ طفل فى ١٩٩٥/٩٠. فقد زادت نسبة استخدام وسائل منع الحمل من ٣٦٪ فى ١٩٨٧/٨٦ إلى ٤٧٪ فى عام ١٩٩٢ (٢٠)

ب- معدلات الوفيات :

تناولنا فيما سبق معدلات المواليد والعوامل المؤثرة فيها، وسنتناول الآن العوامل المؤدية إلى تناقص السكان من الناحية الطبيعية. وكما سبق القول بأن قارة أفريقيا تحظى بأعلى معدلات للوفيات بين قارات العالم، حيث يبلغ متوسط معدل الوفيات بها ١٣,٧ فى الألف فى مقابل ٩,٣ فى الألف بالنسبة للعالم خلال الفترة ٩٠ - ١٩٩٥. ويوضح الجدول رقم (٣) والشكل (٤) السابقين معدلات الوفيات فى الدول الأفريقية ومنهما يلاحظ الآتى :

- ترتفع معدلات الوفيات عن ٢٠ فى الألف فى أربعة دول هى ملاوى فى شرقى أفريقيا وسيراليون وغينيا وغينيا بيساو فى غربى أفريقيا. وهذه الدول محدودة فى عدد سكانها، حوالى ٢٣,٤ مليون نسمة تشكل نحو ٣,٢٪ من إجمالي سكان القارة.

- تتراوح معدلات الوفيات بين ١٥ - ٢٠ فى الألف فى ٢٢ دولة تتركز فى شرقى وغربى ووسط أفريقيا ويعيش فى هذه الدول حوالى ٣٢٣,١ مليون نسمة تشكل نحو ٤٤,٤٪ من إجمالي سكان القارة. ويلاحظ من الشكل الذى يوضح معدلات وفيات الأطفال الرضع فى القارة الأفريقية بأن هاتين المجموعتين من الدول هما اللتين حققتا أعلى معدلات لوفيات الأطفال الرضع والتي ترتفع فى غالبيتها عن ١٠٠ فى الألف وقد سجلت سيراليون أعلى نسبة لوفيات الأطفال الرضع (١٦٦ فى الألف) بين دول هاتين المجموعتين.

- مجموعة الدول التي تتراوح فيها معدلات الوفيات العامة بين ١٠ - ١٥ فى الألف وعددها ١٦ دولة هى كينيا - تنزانيا - زيمبابوى - مدغشقر - وجزر القمر فى شرقى أفريقيا. وليسوتو وناميبيا وسوازيلاند فى جنوبى أفريقيا. ويعيش فى هذه الدول نحو ٢٠٣,٨ مليون نسمة يشكلون حوالى ٢٨٪ من إجمالي سكان القارة. كما تتراوح معدلات وفيات الأطفال الرضع بهذه المجموعة من الدول بين ٦٠ فى الألف فى ناميبيا و١٢٦ فى الألف فى ليبيريا.

- أما أدنى معدلات للوفيات العامة والتي تقل عن ١٠ فى الألف فهى توجد فى كل من مصر والجزائر وتونس والمغرب وليبيا فى شمالي أفريقيا وبوتسوانا وجمهورية جنوب أفريقيا فى جنوبى أفريقيا بالإضافة إلى الرأس الأخضر فى غربى أفريقيا وجزر رينيون وموريشيوس فى شرقى أفريقيا ويرجع إنخفاض معدلات الوفيات هنا إلى تزايد نشر الوعى الصحى ومد الخدمات الطبية والصحية و دور وسائل الاعلام فى نشر الوعى بالنظافة وازدياد السيطرة على الأمراض الأساسية للطفولة والأمراض المنقولة والتحسين الواسع النطاق فى خدمات صحة الأم.

* يلاحظ فى الدول الأفريقية بصفة عامة أن هناك توافقاً كبيراً بين أنخفاض معدلات وفيات الأطفال الرضع وأنخفاض معدلات الوفيات العامة. وأن ٤٣٪ من حالات الوفيات حدثت فى عمر أقل من ٤ سنوات، ١٦٪ فقط من حالات الوفيات فى الأعمار ٦٥ سنة فأكثر. على النقيض فى الأقطار المتقدمة ٢٪ فى الأعمار الأقل من ٤ سنوات و٧٥٪ حدثت فى الأعمار ٦٥ + (٢١) وترجع أسباب ارتفاع نسب الوفيات فى معظم الدول الأفريقية إلى عوامل متعددة من بينها العامل الاقتصادى والحالة التعليمية والحالة الصحية وعامل الحرب وسوف نتناول دور كل منها بشئ من التفصيل.

١- العامل الاقتصادي :-

من المقارنة بين متوسط معدل دخل الفرد ومعدل الوفيات فى الدول الأفريقية يلاحظ أنه كلما أرتفع دخل الفرد كلما أنخفضت نسبة وفيات الأطفال الأقل من خمس سنوات فدخل الفرد منخفض جداً فى موزمبيق، فهو ٨٠ دولارا فى سنة ١٩٩٤ ولديها نسبة مرتفعة من وفيات الأطفال (٢٧٧ فى الألف) وكذلك الأمر بالنسبة لسيراليون وملاوى وأثيوبيا والصومال وأرتيريا وتنزانيا حيث يقل متوسط دخل الفرد عن ٢٠٠ دولار. (جدول رقم ٤) الا أن الأمر ليس مطلقا، ففى بعض الدول الأفريقية الأخرى حيث يرتفع دخل الفرد كما فى الجابون وأنجولا وليسوتوفنرى أن نسبة الوفيات عالية. ويمكن تفسير ذلك بأن دخل الفرد المشار إليه ليس معدل دخل الفرد الحقيقي، ومن ثم فإن أنخفاض دخل الفرد ينعكس بطبيعة الحال على وضع العائلات التى يعتبر دخلها منخفضا، ففى الجابون مثلاً نجد أن الجزء الأكبر من القوى العاملة (٧٥٪) يعمل فى القطاع الزراعى ومعنى هذا بأن الجزء الأكبر من السكان يتعايش من مربود هذا القطاع، وإذا علمنا بأن هذا القطاع لا يسهم سوى بـ ٩٪ من الناتج المحلى الأجمالى نفهم بأن أرتفاع معدل الوفيات أحد أسبابه الرئيسية أنخفاض دخل الجزء الأكبر من السكان.

كذلك الأمر بالنسبة للسنغال وغينيا حيث يعمل (٨١٪ ، ٧٨٪) من القوى العاملة فى القطاع الزراعى، ولايؤمن هذا القطاع سوى ١٩ ، ٢٩٪ من الناتج القومى فى ١٩٩١ على التوالى (٢٢) ويؤكد الجدول رقم (٤) ما نذهب إليه ففى الدول المتقدمة معدل دخل الفرد فيها مرتفع ومعدل الوفيات منخفض، فمعدل وفيات الأطفال بون الخامسة لا يتعدى ١٠ فى الألف فى الولايات المتحدة الأمريكية، و٩ بالألف فى كوريا و٨ فى الألف فى كندا، و٩ فى الألف فى فرنسا و٦ فى الألف فى اليابان.

جدول رقم (٤)

نصيب الفرد من الناتج القومي ومعدلات وفيات الأطفال دون الخامسة في بلدان
أفريقيا جنوب الصحراء عام ١٩٩٤

الدولة	نصيب الفرد من الناتج القومي بالدولار	معدل وفيات الأطفال دون الخامسة	الدولة	نصيب الفرد من الناتج القومي بالدولار	معدل وفيات الأطفال دون الخامسة
١ - الجابون	٣٥٥٠	١٥١	٢٥ - مالي	٢٥٠	٢١٤
٢ - موريشيوس	٣١٨٠	٢٣	٢٦ - غينيا بيساو	٢٤٠	٢٣١
٣ - جنوب أفريقيا	٢٠١٠	٦٨	٢٧ - مدغشقر	٢٣٠	١٦٤
٤ - بوتسوانا	٢٨٠٠	٥٤	٢٨ - النيجر	٢٣٠	٣٢٠
٥ - ناميبيا	٢٠٣٠	٧٨	٢٩ - زانير	٢٣٠	١٨٦
٦ - ليسوتو	٧٠٠	١٥٦	٣٠ - رواندا	٢١٠	١٣٩
٧ - أنجولا	٧٠٠	٢٩٢	٣١ - أوغنده	٢٠٠	١٨٥
٨ - الكاميرون	٦٨٠	١٠٩	٣٢ - تشاد	١٩٠	٢٠٢
٩ - الكونغو	٦٤٠	١٠٩	٣٣ - بورندي	١٥٠	١٧٦
١٠ - السنغال	٦١٠	١٥٥	٣٤ - سيراليون	١٥٠	٢٨٤
١١ - غينيا	٥١٠	٢٢٣	٣٥ - ملاوي	١٤٠	٢٢١
١٢ - ساحل العاج	٥١٠	١٥٠	٣٦ - اثيوبيا	١٣٠	٢٠٠
١٣ - زيمبابوي	٤٩٠	٨١	٣٧ - الصومال	١٢٠	٢١١
١٤ - موريتانيا	٤٨٠	١٩٩	٣٨ - اريتريا	١٠٠	٢٠٠
١٥ - ليبيريا	٤٥٠	٢١٧	٣٩ - تنزانيا	٩٠	١٥٩
١٦ - غانا	٤٣٠	١٣١	٤٠ - موزمبيق	٨٠	٢٧٧
١٧ - بنين	٣٧٠	١٤٢			
١٨ - جنوب أفريقيا	٣٧٠	١٧٥			
١٩ - غمبيا	٣٦٠	٢١٣	الولايات المتحدة	٢٥٨٦٠	١٠
٢٠ - زامبيا	٣٥٠	٢٠٣	الامريكية		
٢١ - توجو	٣٢٠	١٣٢	اليابان	٣٤٦٣٠	٦
٢٢ - بوركينا فاسو	٢٠٠	١٦٩	كندا	١٩٥٧٠	٨
٢٣ - نيجيريا	٢٨٠	١٩١	فرنسا	٢٣٤٧٠	٩
٢٤ - كينيا	٢٦٠	٩٠	كوريا	٨٢٢٠	٩

المصدر : من حساب الباحث عن اليونسيف ، مسيرة الأمم (بلدان العالم مرتبه حسب انجازاتها في مجالات صحة الأطفال وتغذيتهم وتعليمهم)، ١٩٩٦، ص ص ٥٢ - ٥٣

إن انخفاض نسبة أسهام القطاع الزراعي، إذا ما قيس بنسبة العاملين فيه يطرح أمراً في غاية الخطورة وهو ازدياد العجز الأفريقي في تأمين المواد الغذائية محلياً وبخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء، ففي أحد عشر بلداً (ناميبيا، موزمبيق، أنجولا، بورندي، رواندا، الصومال، أثيوبيا، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد وسيراليون) يقل المتاح من موارد الطاقة اليومية عن ٢٠٠٠ سعر، كما يوجد في أفريقيا جنوب الصحراء أدنى معدل لاستهلاك المنتجات الحيوانية حيث تمثل الجذور كاليام والمنبهوت في الأجزاء الوسطى والغربية مواد الغذاء الرئيسية، لكن أجزاء كبيرة من شرقي وجنوبي أفريقيا تعتمد على إنتاج الحبوب - الحبوب الخشنة أساساً كالذرة والدخن والсорجام - وتشير الأحصاء المتاحة للأسف إلى أنحدار مستويات الإنتاج للفرد خاصة من مطلع السبعينات وما يليها.

كما يلاحظ أنه في أفريقيا جنوب الصحراء تمثل معونات الحبوب فيها أكبر قسم من الواردات. وعلاوة على هذا يبدو أن موقف هذه المنطقة من المساعدات الغذائية أخذ في التدهور لأن عدداً متزايداً من البلدان يعجز عن دفع قيمة ما يكفي من واردات غذائية وقد صنفت ١٣ دولة من ٤٤ كدول ذات أمن غذائي معقول. و٢١ كدول مزعجة الأمن الغذائي. (٢٣)

أما نسبة الأطفال دون سن الخامسة والمصابين بسوء التغذية معتدل أو حاد فإنها ٢٢٪ في بلدان أفريقيا الصحراوية بصفة عامة وقد سجلت أعلى نسبة في أثيوبيا وموريتانيا ٤٨٪ لكل منهما، ٤١٪ في أريتريا، ٣٦٪ في كل من النيجر ونيجيريا، ٣٥٪ في زائير، ٣٢٪ في مدغشقر، ٣٠٪ في بوركينافاسو، ٢٩٪ في كل من تنزانيا ورواندا وسيراليون، ٢٧٪ في كل من ملاوي وغانا، ٢٦٪ في ناميبيا، ٢٥٪ في زامبيا، ٢٣٪ في كينيا، ٢١٪ في ليسوتو، ٢٠٪، في

السنغال ، ١٦٪ فى زيمبابوى*، ١٤٪ فى الكاميرون و ٩٪ فى جنوب أفريقيا، أما بالنسبة لشمال أفريقيا فقد سجلت السودان أعلى نسبة للأطفال سيئى التغذية (٣٤٪) فى حين أن مصر والجزائر والمغرب سجلت أدنى نسبة ٩٪ وذلك فى الفترة ما بين (١٩٩٥-١٩٩٠) (٢٤).

ويلاحظ مما سبق أن عدة بلدان أفريقية** تتزايد فيها معدلات سوء التغذية تحت تأثير الديون والتكيف الهيكلى وتزايد الفقر وتدهور خدمات البنية التحتية الأساسية. وعلاوة على ذلك فإن التأثير المروع لمرض نقص المناعة المكتسبة (إيدز) فى أفريقيا يسهم فى زيادة معدلات سوء التغذية وزيادة معدلات الوفاة بين الأطفال فى البلدان الأفريقية التى تحمل ٢٥٪ من نساها الحوامل فيروس نقص المناعة. (٢٥)

والأنيميا مرض تغذوى له آثار بالغة فى معدلات وفيات الأطفال وتأخر النشاط العقلى. ويمكن أن تترك الأنيميا أثراً دائماً دائمة على النمو العصبى لدى الرضع والنمو المعرفى لدى صغار الأطفال. ولقد أتضح بأن الانخفاض فى وفيات الرضع فى البلدان الصناعية مرده إلى تحسن الأحوال المعيشية العامة أكثر من تقدم العناية الطبية ففى عام ١٩٠٨ كان معدل وفيات الرضع ٢٣٨ فى الألف فى أحد أحياء برمنجهام (المملكة المتحدة) أى أعلى منه فى معظم البلدان النامية فى هذه الأيام. وبعد ٤٠ سنة هبط معدل الوفيات فى كل أنحاء بريطانيا إلى ٢٥ فى الألف. والتحليلات للهبوط المذهل فى المعدل الإجمالى للوفيات أظهرت بأن ذلك حدث قبل ظهور العلاجات الكيميائية الحديثة والتحصين الوقائى الفعال (٢٦).

* الأطفال دون الثالث

** يعاني زهاء ٢٤٠ مليون شخص (يمثلون حوالي ٣٠٪ من المجموع) من سوء التغذية

يتضح مما تقدم أن تحس الأوضاع المعيشية (العامل الاقتصادي) يساهم في خفض سوء التغذية وبالتالي انخفاض معدل الوفيات. غير أن العامل الاقتصادي ليس هو العامل المؤثر الوحيد في عملية التغذية وبالتالي تزايد الوفيات، ذلك أن عوامل أخرى هامة جداً تلعب دوراً بارزاً في التأثير على معدلات الوفيات مثل العامل الصحي والعامل التربوي.

٢- الحالة التعليمية

أثبتت الدراسة تلو الأخرى أن تعليم الفتيات هو أفضل الاستثمارات المتاحة للبلدان النامية . فهو يؤدي إلى زيادة الدخل ويساعد على تحرير المرأة من التبعية والاعتماد على الغير ويسهم في تحسين صحة الطفل وتغذيته.

وفي دراسة للأمم المتحدة شملت ١١٥ بلداً كانت الصلة بين مستوى التعليم واحتمال عيش الطفل عند الولادة أقوى من أى عامل مؤثر أخذ في الاعتبار. ولقد أكدت الدراسات الحديثة أنه كلما زادت ثقافة الأم ارتفع إمكان بلوغ طفلها عامه الخامس. بل أن مستوى ثقافة الأم له تأثير كبير في خفض الأمراض (٢٧).

وبرغم أهمية تعليم المرأة والذي يعتبر من أقوى المؤشرات على التقدم فإن عدد البنات اللواتي يلتحقن بالمدارس أقل من عدد الأولاد وترتفع النسبة في بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء. ففي الصومال لوحظ أن ٩٤٪ من الفتيات في سن الدراسة لم يلتحقن بالمدارس الابتدائية وحوالي ٨٦٪ في كل من مالي والنيجر، ٨٤٪ في أثيوبيا، ٧٦٪ في أريتريا. ٧٥٪ في بوركينا فاسو، ٧٣٪ في تشاد، ٧٠٪ في السنغال، ٦٨٪ في غينيا بيساو، ٦٥٪ في بنين وموزمبيق، ٥٤٪ في غامبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى، ٥٣٪ في زائير وبورندي، ٥١٪ في نيجيريا. وهذه الدول هي التي حققت نسباً أعلى من المتوسط

العام لبلدان أفريقيا جنوب الصحراء (٥٠٪) فى حين سجلت باقى الدول نسباً تقل عن هذا المتوسط.

ونجد فى شمال أفريقيا أن المعدل الأقليمى للبنات اللواتى لم يلتحقن بالمدارس الابتدائية هو ٢٢٪ ، وقد بلغت النسبة فى مصر ١٨٪ ، المغرب ٥٥٪ وليبيا ٤٪ ، تونس ٥٪ ، الجزائر ١١٪ (٢٨).

وبتفصيل أكثر نجد أن معدلات الأمية المرتفعة بين النساء مازالت موجودة فى معظم أنحاء شمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء. وكثيراً ما تقترب معدلات الأمية المرتفعة بفروق اسعة بين النساء والرجال. ففى البلدان التى تشيع فيها الأمية يزيد معدل الأمية لدى الشابات فى سن (١٥ - ٢٤) بمقدار ٢٥٪ على الأقل على معدل الشبان. وأمىة المرأة الأكبر سناً عالية فى معدلها فى جميع البلدان النامية تقريباً وهذه نتيجة طويلة الأجل لانعدام فرص المرأة فى التعليم أو لحصولها على فرص ضيقة جداً فى هذا المجال. ومعدلات الأمية بين النساء اللاتى تزيد أعمارهن على ٢٥ سنة تبلغ فى المتوسط ضعفى معدلات الشابات فى سن ١٥ - ٢٤ أو تزيد على هذه المعدلات. وتعانى المرأة فى المناطق الريفية حرماناً بالغاً فى مجال محو الأمية. ففى البلدان القليلة التى تتوافر فيها بيانات حديثة نسبياً، فإن معدل الأمية بين الشابات فى المناطق الريفية يزيد على الدوام مرتين إلى ثلاث مرات على المعدل فى المناطق الحضرية والفرق فى الكاميرون يبلغ أربعة أمثال.

وقد سجلت النيجر أعلى معدل للنساء الأميات فى سن ١٥ - ٢٤ حيث بلغت نسبتهن ٩٠٪ فى الفترة (٨٥ - ١٩٩١). مالى (٨١٪) ، السنغال (٦٩٪) كوت ديفوار وموريتانيا (٦٢٪) ، جمهورية أفريقيا الوسطى (٦٥٪) ، بورندى (٥٢٪) ، مصر (٤٦٪) ، الجزائر (٣٨٪) ، تونس (٢٨٪). (٢٩).

مما سبق يتضح أن جزءاً من ارتفاع معدلات وفيات الأطفال ناجم عن الجهل والامية التي تتميز بها فئة هامة من النساء الأفريقيات. إلا أنه لا بد من الإشارة إلى أن هناك بعض الدول بدأت تتصدى لهذه المشكلة ففي مالي تم تأسيس ٧٥ مدرسة قروية متساوية الأعداد وتدير المدارس لجنة مختارة من قبل المجتمع المحلي وفي السنغال شنت منظمة توستان برنامجاً لتوفير مرافق التعليم غير النظامي لنحو ١٤٠٠ فتاه في ٢٠ قرية. وفي بوركينا فاسو. تم إنشاء مدرسة غير نظامية لتوفير فرص متكافئة للأولاد والبنات الذين تسربوا من المدرسة ممن تتراوح أعمارهم ٧ - ٩ سنوات وبعد قضاء ثلاث سنوات في هذه المدارس يستطيع الطالب أن ينتقل إلى المدارس الابتدائية النظامية. (٣٠).

ولقد ركز المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي أُنعقد في القاهرة في سبتمبر سنة ١٩٩٤ على أهمية دور المرأة بأن جعلها ضمن التيار الرئيسي للتنمية. إذ لا يمكن أن تكون هناك تنمية بشرية مستدامة بدون مشاركة المرأة فيها مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة مع الرجل لما للمرأة من تأثير على حياة الأسرة وحجمها وبالتالي على تطور المجتمع. ولذلك حث المؤتمر جميع البلدان على السعى جاهدة إلى كفالة توفير الأماكن الكاملة لحصول البنات على التعليم الابتدائي وتحصيلهم فعلاً لذلك التعليم وذلك في أقرب وقت ممكن وقبل سنة ٢٠١٥ بأى حال. كما حث على إمكانية حصول البنات والنساء على التعليم الثانوي والعالي على أوسع نطاق وفي أقرب وقت. وكذلك على التدريب المهني والتدريب الفني، أخذه في الاعتبار ضرورة تحسين نوعية ذلك التعليم ووثاقته صلته بفرص العمل (٣١).

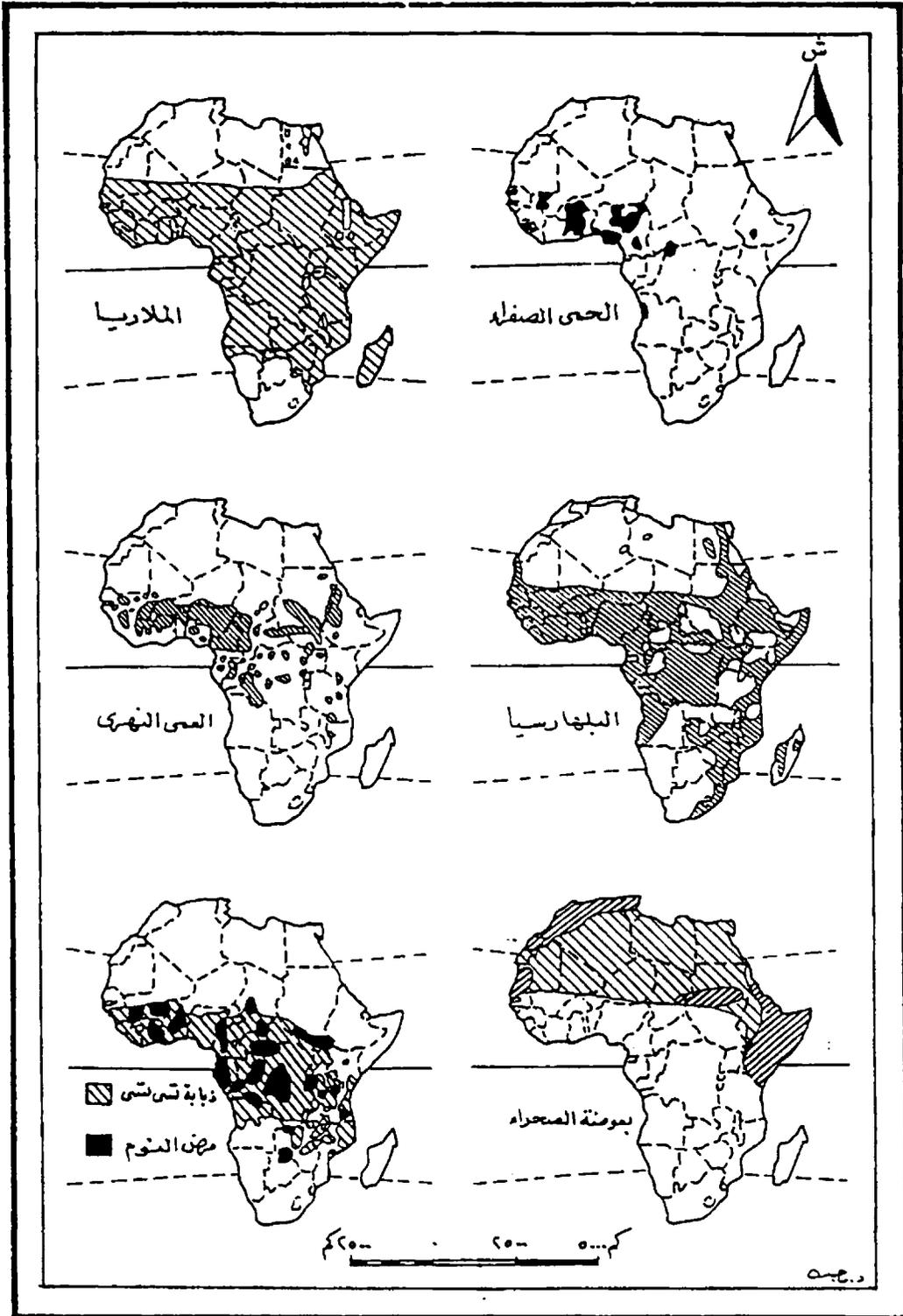
٣ - الحالة الصحية :

إذا كان العامل الاقتصادي له أثار على تأمين الغذاء وبالتالي على معدل

وفيات الأطفال. وإذا كانت الحالة التعليمية لها دور هام فى التخفيف من الوفيات كما وضع سابقاً. فإن الحالة الصحية لها دور هام فى تجنب حدوث الوفيات. ذلك أن الأسباب الرئيسية للوفاة فى البلدان النامية هى الأمراض المعدية والطفيلية التى تقتل ١٧ مليون شخص سنوياً. من بينهم ٦,٥ مليون يموتون نتيجة لالتهابات الجهاز التنفسى الحادة، ٤,٥ مليون يموتون نتيجة لأمراض الأسهال. ٣,٥ مليون يموتون نتيجة للسبل. ومعظم هذه الوفيات مرتبطة بسوء التغذية وبالعيش فى بيئة غير سليمة - لا سيما شرب مياه ملوثة. مما يسهم فى حدوث زهاء بليون حالة إسهال فى كل عام (٣٢).

وتتسبب الأمراض المعدية فى وفيات النساء والرجال بنسبة ٥ - ٦٪ فقط فى المناطق المتقدمة النمو وحوالى ١٥٪ فى الصين وأن كانت النسبة فى أفريقيا جنوب الصحراء ترتفع إلى حوالى ٧٠٪ (٣٣). وينتشر على نطاق واسع فى أفريقيا جنوب الصحراء مرض الملاريا التى تكون مسؤولة عن وفاة حوالى مليون طفل سنوياً. (٣٤). بالإضافة إلى الحمى الصفراء والكوليرا والطاعون والبلهارسيا وداء الديدان الخيطية (عمى الأنهار) والمنقبيات الأفريقية (مرض النوم) والسبل وشلل الأطفال (٣٥). (انظر الشكل ٥).

وبالنسبة لمدى شيوع فيروس نقص المناعة البشرية HIV و الأيدز Aids فى أفريقيا، فإن هناك تباينات إقليمية داخلية حيث نجد أن وسط وشرق أفريقيا أكثر فى معدلات الإصابة من غيرهما وأكثر شدة يليهما جنوب أفريقيا وغربها. ثم يأتى شمال القارة فى أدنى مستويات الإصابة، ومن هنا نلاحظ تبايناً فى شدة الإصابة على مستوى أقاليم القارة. وفى منتصف ١٩٩٠ كانت هناك سبع دول أفريقية تتركز بها معظم حالات الأيدز وأهمها، هى أوغندا وكينيا وزانير ورواندا وبورندى وهى ما يطلق عليها حزام الأيدز Aids Belt



(شكل ٥) : الأمراض المتوطنة في أفريقيا

المصدر: Griffiths. I.L.I., The Atlas of African Affairs, Second edition, New York, 1994. P. 23

وبها ما يقرب من ٧٥٪ من إيدز أفريقيا. أما بالنسبة لمدى شيوع المرض حسب النوع فنجد أن أفريقيا تنفرد بين قارات العالم فى تصاعد الأصابة بمعنى أن نسبة النوع هي ١ : ١ أى تساوى المصابين من الذكور والنساء تقريبا (النسبة فى الولايات المتحدة هي ١٩ ذكر لكل أنثى مصابة) ومع ارتفاع معدلات الأصابة بين النساء يزداد عد المواليد المصابين، حتى أنه وجد في أوغندا أن أغلب الأطفال جري تشخيص المرض لديهم قبل بلوغهم السنة الثانية (٨٧٪) والأغلبية أكتسبت المرض قبل الولادة (٣٦).

وفى السنوات العشرين الأخيرة هبط العمر المتوقع لكل من المرأة والرجل هبوطاً كبيراً فى اثنين من بلدان جنوب الصحراء - فى أوغندا من ٤٨ إلى ٤٣ للمرأة ومن ٤٥ إلى ٤١ للرجل ، وفى زامبيا من ٤٩ إلى ٤٥ للمرأة ومن ٤٦ - ٤٣ للرجل. وتقدر شعبة السكان بالأمانة العامة للأمم المتحدة أن العمر المتوقع سيقبل أكثر من ذلك بسبب الأيدز فى هذين البلدين فى السنوات الخمس القادمة - وأنه سيتجمد أو يقل فى ثمانية بلدان أخرى من بلدان جنوب الصحراء (جمهورية أفريقيا الوسطى ، جمهورية تنزانيا وروندا وزانير وزيمبابوى وكوت ديفوار والكنغو وملاوي). (٣٧).

ولو حاولنا رصد نسبة الأطفال المحصنون ممن تبلغ أعمارهم سنة لوجدنا أيضاً أن معدلات التحصين تختلف من دولة إلى أخرى. فهي لا تتجاوز ١٤٪ فى إثيوبيا، ٢١٪ فى تشاد، ٢٨٪ فى النيجر، ٣٤٪ فى جزر القمر، ٢٤٪ فى الصومال، وتقل عن ٦٠٪ فى معظم دول شرقى ووسط وغربى أفريقيا، بينما ترتفع نسبة المحصنين فى شمالى وجنوبى أفريقيا. (٣٨) وإذا علمنا بأن جرعة كاملة من الأدوية الأساسية الضرورية لمواجهة معظم أمراض الطفولة الشائعة (مرض ذات الرئة - الدوسنتاريا - التهابات الأذن الوسطى - الملاريا - الجفاف

- الحصبة - الديدان المعوية - التهاب العيون - التهاب الجلد) تتكلف حوالى ١٥ سنت ، وإذا ما أخذ كل طفل دون الخامسة فى البلدان النامية جرعه كامله مرتين فى السنة فستكون التكلفة الأجمالية أقل بكثير من ٢٠٠ مليون دولار فى السنة^(٣٩). لذلك يتبين أنه يتوجب العمل الكثير لتحسين الأطفال فى البلدان الأفريقية.

وتتوفر الخدمات الصحية بنسبة ١٠٠٪ للسكان فى معظم الدول المتقدمة. ونرى أن تأمين هذه الخدمات يعوزه الكثير فى الدول الأفريقية فهى لا تتجاوز ١٥٪ فى ريف الصومال فى حين أن النسبة ٥٠٪ فى الحضر فى الصومال ، فى حين كانت النسب ١٣٪ ، ٨٨٪ للريف والحضر فى سيراليون على التوالى، ٢٢٪، ٥٠٪ فى جزر القمر ، ١٧٪، ٨٦٪ فى النيجر، وتحسن الخدمات الصحية أكثر من ذلك فى موريشيوس، ليبيا، مصر ، لتصل إلى ١٠٠٪ لكل من الريف والحضر.

وزيادة فى الأيضاح نجد أنه يوجد طبيب واحد لكل ١٨ ألف نسمة فى أفريقيا جنوب الصحراء بالمقارنة بطبيب واحد لكل ٧ الاف شخص فى العالم النامي، وطبيب واحد لكل ٣٩٠ نسمة فى البلدان الصناعية^(٤٠) ونجد أن هناك فروقاً واضحة على مستوى الدول حيث أنه لكل ٧١٤٢٠ مواطن فى كينيا، ولكل ٦٢٥٠٠ مواطن فى زيمبابوى ولكل ٥٠ ألف مواطن فى رواندا وملاوى وموزمبيق وغينيا هناك طبيب واحد يشرف عليهم ويتحسن الأمر فى شمال أفريقيا حيث يقابل كل طبيب ١٣٢٠ مواطن فى مصر ، ٦٩٠ مواطن فى ليبيا ١٨٧٠ فى تونس، أما فى جمهورية جنوب أفريقيا فكانت نسبة السكان لكل طبيب هى ١٦٤٠ مواطن ، وإذا قارنا ذلك مع مثيلاته فى الدول المتقدمة لوجدنا أن الفرق مهم. ففي ألمانيا هناك طبيب لكل ٢٧٠ مواطن، وفى إيطاليا هناك طبيب

لكل ٢١٠ مواطن، وفي الولايات المتحدة الأمريكية هناك طبيب لكل ٤٥٠ مواطن وذلك عام ١٩٩٠ (٤١).

وتبلغ النسبة المئوية من الناتج المحلى الأجمالى المخصصة لقطاع الصحة عام ١٩٩١ (٥,٦٪) فى جنوب افريقيا، ٧٪ فى الجزائر، ٤,٩٪ فى تونس، ٢,٦٪ لكل من مصر والمغرب والكاميرون، ٦,٢٪ فى زيمبابوي، ٤,١٪ فى توجو، ٣,٢٪ فى زامبيا، ١,٥٪ فى الصومال فى حين لو قارنا تلك النسب بما هى عليه فى دول متقدمة لوجدنا بأن الولايات المتحدة الأمريكية تنفق ١٣,٣٪ من الموازنة على الصحة، وإن كندا تنفق ٩,٩٪، وفرنسا وإيطاليا تنفق ٩,١٪ على الصحة. (٤٢)

ولو أخذنا أيضا نسبة السكان الذين تتوافر لهم مياه مأمونة لوجدنا أن هذا الأمر مقصر عن أن يؤمن كامل الحاجات. فالحصول على المياه المأمونة أسوأ ما يكون فى أفريقيا، التى يوجد فيها أدنى مستويات الحصول على المياه التى تتمثل فى كل من أثيوبيا وموزمبيق وجمهورية أفريقيا الوسطى وزائير وأوغندا والكونغو ومدغشقر وغينيا الاستوائية. حيث لا يكاد يحصل ثلث السكان بكل من الدول السابقة على حاجته من المياه المأمونة، فى حين أظهرت دول شمال أفريقيا تقدما فى مجال الحصول على المياه المأمونة فى الفترة من ١٩٨٨ - ١٩٩١. حيث بلغت نسبة السكان الذين يحصلون على مياه مأمونة ١٠٠٪ فى موريشيوس، ٩٩٪ فى تونس، ٨٨٪ فى مصر، ٨٦٪ فى جيبوتى، ٧٧٪ فى غامبيا، ٧٠٪ فى موريتانيا والجزائر وكوت ديفوار. (٤٣)

وفى النهاية ترى الباحثة أن الاهتمام بالناحية التعليمية والصحية وإعاده هيكلة الأنفاق الحكومى فى معظم الدول الأفريقية سوف يكون له مردود إيجابى فى تحسين صحة الإنسان الأفريقى ورفع مستواه المعيشى ومن ثم يؤثر

على التنمية البشرية بالقارة والتي تقع الغالبية العظمى من دولها ضمن مناطق التنمية البشرية المنخفضة، وتحتل المراكز الأخيرة فى دليل التنمية البشرية.

٤ - الحرب :-

تعتبر الحرب من العوامل الهامة المؤدية لهلاك الألاف، بل الملايين من السكان فى العديد من الحالات. ولطالما وقع الأطفال ضحايا الحروب، غير أن التطورات التى حدثت فى الأونة الاخيرة فى فنون القتال والحروب زادت كثيراً من أخطارها. اذ يقدر أن ضحايا الحروب من الأطفال، خلال العقد المنصرم كانوا على النحو التالى :- مليوني قتيل ، ما بين ٤ - ٥ ملايين من الأطفال المعاقين ، ١٢ مليون مشرد، وما يربو على مليون يتيم ومشتت عن والديه ، وزهاء ١٠ ملايين يعانون من الأثار النفسية للحرب.

وتفسر النسبه المرتفعه للوفيات بين المدنيين فى النزاعات التى وقعت مؤخراً هذا العدد المتزايد للضحايا من الأطفال وهذا يعود، جزئياً، إلى تكنولوجيا الحروب . فقد أدى القصف الجوى إلى توسيع منطقة المعركة لتشتمل كافة مناطق البلاد. بالإضافة إلى أن غالبية النزاعات المعاصره لاتقع بين دوله وأخري. بل فى الدول نفسها. ولم يعد الأطفال والعائلات عالقين بين نيران الأطراف المتقاتلة فحسب وإنما أصبحوا هدفاً محدداً لها نظراً لأن العديد من الصراعات المعاصره يقع بين الجماعات العرقية المختلفه فى نفس الدوله . وعندما تسود الولاءات العرقية، يبرز منطق خطير. إن التحول المتسارع من التفوق العرقى إلى التطهير العرقى وإلى الأباده الجماعية، يمكن أن يصبح عملية تتعذر مقاومتها ويصبح قتل الكبار غير كاف، اذ لا بد من القضاء على الأجيال القادمة للعدو. (٤٤)

وقد شهدت الدول الأفريقية أثراً هاماً للحروب تجلت في التركيب النوعي والعمري للسكان من جهة، وعلى النمو السكاني من جهة ثانية وعلى التوزيع السكاني من ناحية ثالثة .

ففي نهاية عام ١٩٩٤ كان نحو ١١٤.٠٠٠ طفل في رواندا مشتتين عن والديهم وقد حدثت أسوأ حالات فقدان الأطفال في السودان أثر الحرب الأهلية في جنوب السودان، حيث فر ما لا يقل عن ٢٠.٠٠٠ من الشباب السودانيين، غالبيتهم من الأولاد بين سن ٧-١٧ من بيوتهم، خوفاً من الموت أو الوقوع في الأسر.

إن معظم الأطفال الذين يلقون حتفهم في الحروب لا يذهبون ضحايا القنابل والرصاص، وإنما ضحايا الجوع والمرض. ففي الحروب الأفريقية أدى نقص الأغذية والخدمات الطبية، إضافة إلى الأجهاد الناجم عن الفرار من وجه الحرب إلى وفاة عدد من الأطفال يفوق ما قتله الأسلحة بعشرين مره. وينجم معظم هذه الوفيات عن توقف إنتاج وتوزيع الأغذية. ويأتي نقص المياه النظيفة والرعاية الصحية المناسبة ليجعل الأطفال يدفعون ثمناً باهظاً ورهيباً ففي الجنوب الأفريقي. قدر عدد الأطفال الذين قضوا نحبهم في الفترة ما بين ١٩٨٠ - ١٩٨٨ جراء أسباب متصلة بالحروب بنحو ٣٢٠.٠٠٠ طفل في أنجولا ونحو ٤٩٠ ألف طفل في موزمبيق.

وتجدر الإشارة إلى أن العديد من مشكلات التنمية والصحة لا ينجم عن الحروب العسكرية فحسب وإنما عن الحروب الاقتصادية أيضاً. كما هو الأمر عندما يمارس العالم ضغوطه على الأنظمة الخارجة على الإرادة الدولية.

ويعانى الأطفال الذين ينجون من الحرب من مشكلات نفسية حادة. ففي

أنجولا أظهرت دراسة مسحية أجريت على عينه من الأطفال عام ١٩٩٥ أن ٦٦٪ منهم شاهدوا أناساً يقتلون و٩١٪ شاهدوا جثث القتلى و٦٧٪ شاهدوا إناساً يتعرضون للتعذيب أو الضرب أو الايذاء - إن ما يزيد عن ثلثي الأطفال عاشوا أحداثاً واجهوا خلالها الموت. (٤٥). مما يؤدي إلى صعوبة التركيز عند الأطفال والكآبه والشعور بأنعدام الأمل في المستقبل.

وفي أفريقيا يوجد ثلاث نماذج واضحة بوجه خاص الصومال في الشرق. وليبيريا في الغرب. ورواندا في الجزء الأوسط. فقد تسببت الحرب الأهلية في ليبيريا. على سبيل المثال. والتي يتقاتل فيها في الوقت الراهن ست مجموعات مسلحة مختلفة في ترحيل ما يزيد على ٥٠٪ من سكان هذا البلد الذي يبلغ تعداداه (٢,٣ مليون نسمة) بالإضافة إلى قتل أكثر من ١٥٠٠٠٠ من غير المحاربين (٤٦). ونشأ عن الصراع القائم على أساس عشائري في الصومال حوالي ٥٠٠٠٠٠ لاجئ وأعداد لا تحصى من الأشخاص المشردين. وفي رواندا، تعتبر نتائج الصراع أشد فظاعة: فقد تم ذبح نصف مليون شخص في النصف الأول من عام ١٩٩٤. وأعقب ذلك نزوح حوالي مليون لاجئ إلى تنزانيا وزائير. ومعظمهم هرب من وطنه خلال أسبوع واحد. (٤٧). بالإضافة إلى الصراعات الدائرة في كل من سيراليون. بورندي، أنجولا، موزمبيق، زائير. والتي نتج عنها أعداد كبيرة من اللاجئين.

نستنتج من كل ما سبق أن ارتفاع نسبة الوفيات في معظم الدول الأفريقية يعود إلى عوامل سوء التغذية. الأمية، نقص الرعاية الصحية والحرب.

٢- الهجرة: .

يعد موضوع الهجرة من الموضوعات ذات الأهمية الكبيرة في دراسة مكونات النمو السكاني بالقارة الأفريقية والتي لها دور كبير في تغيير حجم

السكان ومع ذلك فإن دراستها ليست ميسره، وذلك نظراً لصعوبة الحصول على البيانات. وما يعنينا هنا هو الهجرة الداخلية نظراً لضعف الأثر الذي تلعبه الهجرة الخارجية في نمو سكان القارة. وقد لعبت الهجرة الخارجية دوراً كبيراً في التأثير على نمو سكان القارة من أواخر القرن السابع عشر وحتى منتصف القرن التاسع عشر حيث كان نظام أسترقاق العبيد والتي شكلت أساس إنتاج السلع في المزارع والمناجم في العالم الجديد. والتي كانت تشكل عصب المقدره الأقتصادية والقوة السياسية لبريطانيا وفرنسا. وقدر أن نحو ١٥ مليون عبد (رجال ونساء) نقلوا من أفريقيا إلى أمريكا قبل عام ١٨٥٠ (٤٨) أما في الوقت الحاضر فنلاحظ التأثير المحدود للهجرة الخارجية. حيث بلغ صافي الهجرة الخارجية للقارة الأفريقية (-) ٦٣ ألف مهاجر خسرتهم القارة لصالح القارات الأخرى وبمعدل هجرة صافيه هو - ٠,١ لكل ألف من السكان. (٤٩) وهذا الرقم يبدو منخفض جداً عندما نعلم أن مستويات مرتفعه جداً للهجرة الخارجية تحدث داخل القارة.

ويلاحظ أن الهجرة السائده في أفريقيا هي تحركات اللاجئين والتي تحدث عادة داخل الأقاليم. كما أن هناك بعض الأختلافات عبر الأقاليم الأفريقية كما يوضحه الجدول رقم (٥) والذي يتبين منه أن أقليم شرقي أفريقيا يأتى في مقدمة أقاليم القارة الأفريقية الطارده للسكان حيث بلغ صافي الهجرة (-) ١٢٨ ألف مهاجر وبمعدل - ٠,٦١ لكل ألف من السكان خلال الفترة (١٩٩٠ - ١٩٩٥)، أما أكثر أقاليم القارة الأفريقية جذباً للمهاجرين فهو شمالي أفريقيا حيث بلغ صافي الهجرة ٦٩ ألف مهاجر بمعدل ٠,٤٥ لكل ألف من السكان، أما باقى الأقاليم الأفريقية فصافي الهجرة إليها ليست ذا أهمية.

جدول رقم (٥)

تقديرات الهجرة الخارجية الصافية ومعدلات الهجرة (١٩٩٥ - ١٩٩٠)

المعدل (لكل ألف من السكان)	العدد (بالألف)	الهجرة الخارجية السنوية الصافية
٠,٦١ (-)	١٢٨ (-)	شرقي أفريقيا
٠,٠٥ (+)	٤ (+)	وسط أفريقيا
٠,٤٥ (+)	٦٩ (+)	شمالي أفريقيا
٠,٠٤ (+)	٢ (+)	جنوبي أفريقيا
٠,٠٥ (-)	١٠ (-)	غربي أفريقيا
٠,٠٩ (-)	٦٣ (-)	أفريقيا

المصدر U.N. Op. Cit. p . 128

(٥٠) - واقع الهجرة البينية في أفريقيا -

تتميز القارة الأفريقية بكثافة تحركات السكان عبر حدودها المعروفة حالياً، ويمكن الوصول بتقدير الهجرة عبر الحدود إلى ٤٠ مليون من السكان الأفارقة وهو ما يمثل قرابة نصف عدد المهاجرين في العالم في حين أن سكان القارة لا يمثلون سوى ١٢,٧٪ من سكان العالم. وتشير بحوث ميدانية نفذت في نيجيريا إلى أن ٧٥٪ من المهاجرين يعيشون مع زوجاتهم اللاتي رافقنهم أو التحقن بهم. كما لوحظ في ساحل العاج أن عدد النساء من غانا فيها هو ثلاث أضعاف عدد الذكور.

وقد تبدو هذه التقديرات تجنح إلى المبالغة ذلك أن أجهادات أخرى تبلغ

بعدد المهاجرين للعمل إلى ما بين ١٦ و ٢٠ مليون بينهم ما بين خمسة أوسته ملايين قوه عاملة. وهناك كثير من المؤشرات ترجح التقدير المرتفع لأعداد المهاجرين وهى :-

١ - أن التعدادات التى تنفذ لا تشمل على الأرجح عدداً هاماً من المهاجرين غير المسجلين.

٢ - تميل الهجرة الأفريقية إلى الاستقرار بل الأستيطان وبذلك تضيع هوية المهاجر لتحل محلها هوية مواطن فى حالات كثيرة.

٣ - أمتداد المجموعات العرقية الواحدة فى أكثر من بلد أفريقى وفى أفريقيا الغربية وحدها هناك ما يزيد عن ١٠٠ مجموعة عرقية يتجاوز مجال حياتها المجال الذى رسمته الحدود الدولية.

٤ - اعتماد بعض المجتمعات الأفريقية على الرعى الذى يقتضى الترحال المستمر حيث الكلا والماء.

٥ - شيوع الهجره الموسميه التى تكاد تكون يومية أحيانا وهى تلاحظ مثلاً ما بين نيجيريا وبنين وما بين كينيا وتنزانيا .

٦ - حركات اللجوء الواسعه سواء الأقتصادى منها بحكم الجفاف والكوارث الطبيعية أو السياسى خاصة بسبب. الحروب الأهلية.

ثانياً: الهجرة الأفريقية على المستوى شبه الاقليمى :

١ - شمالي أفريقيا :

يعتبر شمالي أفريقيا أحد أقاليم أفريقيا الفرعية الذى تميز دائماً بالهجرة على نطاق واسع. فهذا الأقليم الفرعى بما له من موقع جغرافى مميز يتمتع بأتصالات سهلة ودائمة مع أوروبا والعالم العربى وأفريقيا جنوب الصحراء،

والواقع إن هذا الأقليم يأوى شعوباً متجانسة من الناحيتين التاريخية والثقافية. لها نفس اللغة ونفس الديانة. وهذه الخصائص المشتركة تسهل التحركات أو الهجرة بين البلدان.

ومع استقلال دول شمال أفريقيا، شجعت الحكومات الهجرة الواسعة خاصة إلى أوروبا، نتيجة لزيادة الطلب الجماعي على الأيدي العاملة المغاربية التي كانت أقتصاديات أوروبا في أمس الحاجة إليها وخاصة العمالة غير المؤهلة. ولكن منذ بداية السبعينات، أصبحت الدول الأوروبية تطلق حدودها تبعاً في وجه العماله المهاجرة إليها من المغرب، وذلك نتيجة لارتفاع نسبة البطالة بين الأوروبيين، بالإضافة إلى المشاكل الكبيره للاندماج مع المجتمع والتي بدأت تتطور. (٥١)

أما الهجرة نحو بلدان الخليج فهي ليست أقل أهمية. وإذا كانت الهجرة إلى تلك المنطقة قد بدأت مؤخراً فهي قديمة وواسعة النطاق بالنسبة لبلدان شمالي أفريقيا مثل جمهورية مصر العربية.

وتعتبر الهجرة نحو أفريقيا جنوب الصحراء محدوده للغاية ولكنها في ازدياد مطرد. ومعظم المهاجرين هم من الشباب الباحثين عن عمل. كما أن هناك هجرة تتجه نحو أمريكا. وعلى الأخص الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأسيا وجزر أوقيانيا.

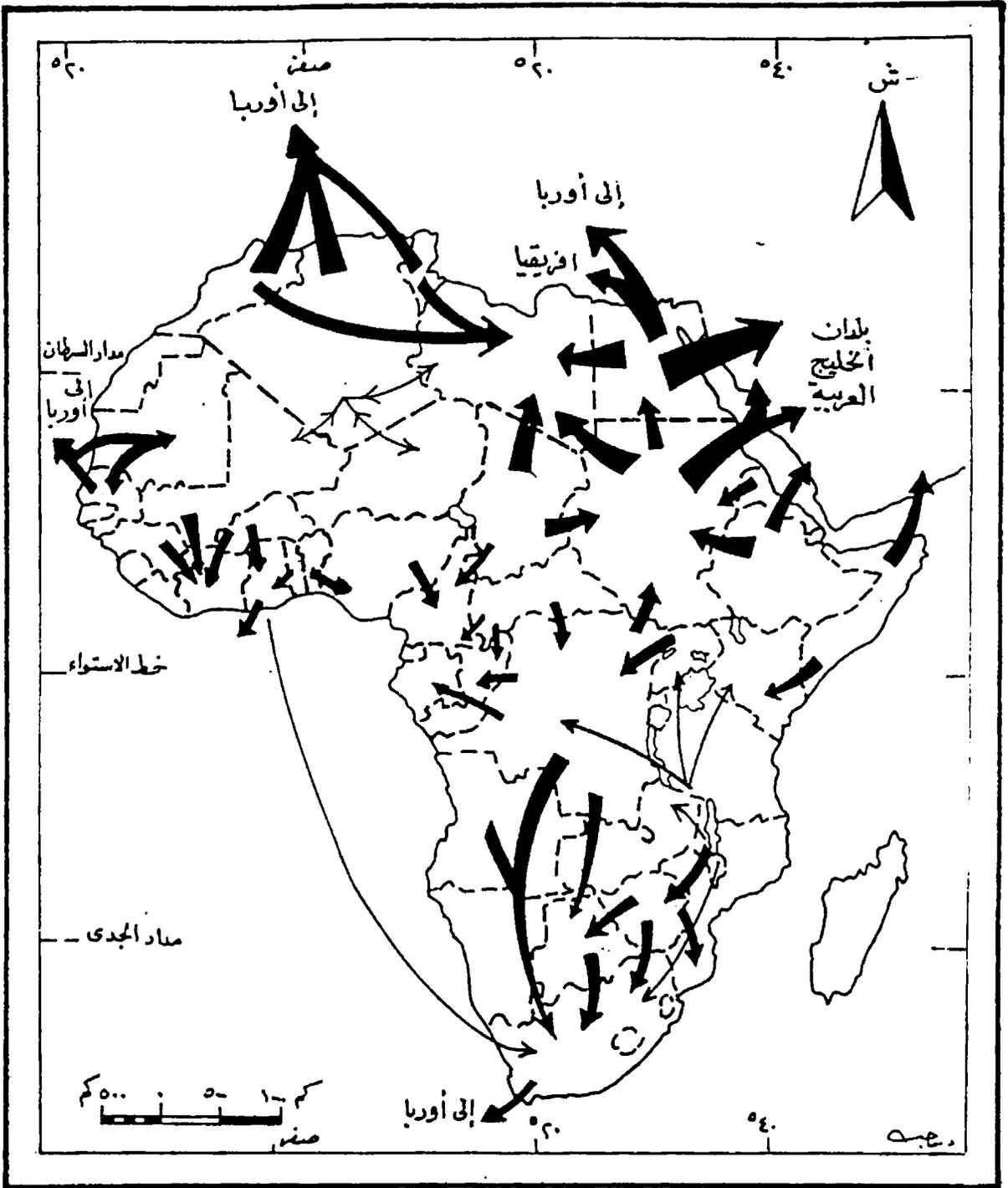
وعند تحليل سياسات هجرة العمالة في العالم العربي، فقد لوحظ إن تلك السياسات تتراوح بين الخطر التام لهجرة العماله (الجزائر) والتشجيع الإيجابي (تونس) مروراً بالتحكم الاختياري (مصر) وعدم المعارضه (المغرب) ويترتب على هذه الملحوظة أن تونس والمغرب تفتحان مجال السفر إلى الخارج أمام رعاياهما ودخول الأجانب إلى أراضييهما، والحقيقة أن هذين البلدين يصدران أيدي عاملة أكثر من أستقبالهما لها. وهما أيضاً أقل جاذبية للعمال الأجانب عن جيرانهما. (أنظر شكل ٦).

ورغم أن هجرة المغاربة أقرب عهداً وأقل حجماً من هجرة الجزائريين، فقد عوض المغاربة المقيمون في الخارج هذا التأخر، ويوجد حالياً أكثر من ١,٥ مليون مغربي في الخارج (٥٢) يعيش نصفهم في فرنسا، وحوالي ١٢٪ في كل من هولندا وبلجيكا، كما يعيش حوالي ٢٥٠.٠٠٠ نسمة في إيطاليا وأسبانيا وألمانيا، بينما تنتزع البقية على بعض الدول الأخرى مثل سويسرا، والسويد، والنرويج والدنمارك وفنلندا، وذلك عام ١٩٩٠. (٥٣)

وعلى خلاف الاتجاه نحو التناقص الذي سجلته الجالية الجزائرية في أوروبا، واصل عدد المغاربة ارتفاعه إذ أصبح عددهم قرابة ١٠٤٥ ألف مقابل ٦٤٢ ألف جزائريين وذلك عام ١٩٩٠، كذلك تغيرت أهمية البلدان المستقبلية فبعد أن كانت فرنسا تستقبل ٩٢٪ من المهاجرين الأفارقة (خاصة من المغرب العربي) أصبحت هذه النسبة قرابة ٦٠٪ فقط وذلك بامتداد الهجرة الأفريقية إلى باقي الدول الأوروبية كما سبق القول. (٥٤)

وفضلاً عن ذلك، نجد عدداً كبيراً من مواطني المغرب يعيشون في الوقت الحالي في بعض الدول العربية. منها الجزائر (١٠٠ ألف مغربي) وليبيا (٩٠ ألف مغربي) أما البلدان الأخرى مثل تونس ومصر والسعودية والكويت والامارات العربية المتحدة لا يتجاوز عددهم بضعة آلاف.

لقد بدأت الهجرة من المغرب أساساً بطبقة عاملة تنتمي أصلاً إلى الريف من (سوس) و(ريف) تفتقر إلى التأهيل، وهاجرت في اتجاه أوروبا والشرق الأوسط. ثم شهدت الهجرة المغربية إلى الخارج تغيرات كبيرة حتى امتدت إلى كل أنحاء المغرب. وزاد أجتذابها لأبناء المدن. أي الكوادر المؤهلة ومعهم أيضاً بعض المشتغلين بالحرف الصغيره التي يفتقر إليها الاقتصاد المغربي. (٥٥)



(شكل ٦): اتجاهات الهجرة البينية والخارجية في أفريقيا
 المصدر: محمد الأمين فارس، واقع وآفاق الهجرة الإفريقية والعربية والندوة الإفريقية
 عن الهجرة (جنوب/جنوب) من إفريقيا، القاهرة (٥-٩ ديسمبر ١٩٩٥)

ويستقر في أوروبا في وقتنا الحالي ما يقرب من ٨٥٠ ألف جزائري، فضلاً عن الأعداد الكبيرة التي حصلت على الجنسية الفرنسية حتى أصبح المهاجرون الجزائريون يمثلون ٢,٢٪ من سكان الجزائر. وجليد بالذكر أن كل ١٠ من المهاجرين إلى أوروبا يعيش ٨ منهم في فرنسا أما الجزائريون المهاجرون داخل العالم العربي فقد ظل عددهم محدوداً لا يتجاوز بضعة آلاف وهم يعيشون أساساً في المغرب وتونس والمملكة العربية السعودية (٥٦)

وفيما يتعلق بتونس، بلغ عدد السكان التونسيين المهاجرين نحو ١١٠ ٥٦٤ عام ١٩٩١، بينما بلغ عام ١٩٩٢ نحو ٦٠٢٥٠٠ من جملة السكان، وتأوى نول المغرب العربي الأربع ٨,١٩٪ من إجمالي التونسيين المهاجرين، أي ٤٠٩٧٦ في ليبيا، ٢٦٢٧٥ بالجزائر و٦٢٤٨ بالمغرب وموريتانيا، والواقع أن هجرة التونسيين إلى ليبيا هي أهم هذه الموجات نظراً للأغراء الاقتصادية التي تقدمها الدولة الليبية (٥٧)

أما في موريتانيا فتبادل المهاجرين مع السنغال كان هو السائد وقد جاءت أحداث ١٩٨٩ التي أدت إلى عودة ١١٢ ألف موريتاني في السنغال مقابل عودة عدد أقل من السنغاليين في موريتانيا ولعلها كانت بلد أستاذقبال قبل ذلك التاريخ لتصبح بلد أرسال بعد ذلك (٥٨)

أما في السودان فقد بدأت الهجرة الخارجية إلى الدول العربية البترولية في منتصف السبعينات، للبحث عن فرص عمل أفضل ومرتببات أعلى بسبب الطلب المتزايد في تلك الدول على العماله لتنفيذ مشروعات التنمية أثر تدفق البترول وتتسم ملامح هذه الهجرة في أنها عشوائية وانتقالية ومؤقتة في ذات الوقت لذلك أصبح من غير الميسور تقدير حجمها وخصائصها. ويقدر حجم الهجرة الخارجية بنحو ١,٥ مليون سوداني. وتأتي المملكة العربية السعودية على قائمة

دول الاستقبال بسبب سهولة الوصول إليها فى المواسم الدينية ثم ليبيا لعدم وجود قيود تحد من حرية الأنتقال والأقامة والعمل.

كما يوجد فى السودان عدد لا بأس به من اللاجئين والذى يقدر بأكثر من مليون لاجئ يتركز معظمهم فى الأقليم الشرقى.(٥٩)

أما فى مصر فقد بلغ عدد العاملين بالخارج نحو ٢,٩٧١ مليون وذلك وفقاً لتقديرات الأداره العامة للعلاقات العمالية الدولية بوزارة القوى العاملة والتدريب عام ١٩٩٢. وتحتل الجماهيرية الليبية المرتبة الأولى بين الدول المستقبلة للعمالة المصرية حيث يصل عدد المصريين ١,٥١٩ مليون بنسبة ٥١٪ من جملة المصريين بالخارج. وتحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الثانية حيث يوجد بها ٨٥٠ الف عامل بنسبة ٢٨,٦٪، ثم المملكة الأردنية الهاشمية التى تأتى فى المركز الثالث حيث يوجد بها حوالى ١٦٨ ألف عامل، تأتى بعدها كل من العراق والكويت ويأتى بعد ذلك اليونان وقطر واليمن وسلطنة عمان والبحرين.(٦٠)

ويبقى مركز الجذب الرئيسى للهجرة فى هذا الأقليم وهو الجماهيرية الليبية وذلك بفضل عوائد إنتاج النفط وسعة المساحة وتنوع النشاط. غير أن رصد حجم الهجرة إلى هذا البلد أصبح بالغ الصعوبة وذلك لتغيير حجم المهاجرين وتياراتهم وذلك للتغير فى سياسات الهجرة من أنفتاح واسع إلى تقييد شديد. وبشكل عام فهى تستقبل مهاجرين أغلبهم من البلدان المحيطة بليبيا خاصة مصر مع أختلاف أهمية باقى الجنسيات حسب الفترات (تونس ، السودان ، المغرب ، تشاد ، الجزائر).

٢ - غربى أفريقيا (٦١)

تمثل منطقة غربى أفريقيا أكبر تجمع للمهاجرين. وعلى الرغم من بعض

القلق السياسي والحروب الأهلية التي شهنتها أجزاء من الأقليم الفرعى فإن الهجرة مازالت فى جوهرها مسأله أقتصاديه. وكرد فعل إزاء أوجه التفاوت فى التنمية الأقتصادية ومستويات الدخل وفرص الأستثمار بين الدول الأعضاء. وقد كانت غانا تعتبر حتى عام ١٩٦٠ من أكثر بلدان الأقليم الفرعى رفاهية بسبب ما تملكه من مزارع الكاكاو والشاسعة والموارد المعدنية الغنيه، حيث كانت تجتذب العمال المهاجرين بصفة رئيسية من نيجيريا وبوركينا فاسو وتوجو وساحل العاج، وكان الأجنب يشكلون ١٢٪ من سكان غانا المقيمين.

أما فى السبعينات وحسب التغيرات الأقتصادية، والنمو السريع لأقتصاد ساحل العاج القائم على صادراتها للمنتجات الزراعيه والأستقرار السياسى النسبى أدى إلى إجتذابها للعمال المهاجرين من بوركينا فاسو ومالى وغينيا وغانا، وقد كشف الأحصاء السكانى لعام ١٩٧٥ أن نسبة المواطنين الأجنب فى ساحل العاج تقدر بحوالى ٢١٪ من إجمالى السكان المقيمين.

وتعتبر نيجيريا بلداً رئيسياً آخر كان يقصده العمال المهاجرين فى أواخر السبعينات حتى منتصف الثمانينات. وأن الأزهار الأقتصادى الذى واكب أستغلال النفط قد أجتذب أعداداً كبيرة من العمال المهاجرين الذين يفدون إليها فى الغالب من غانا وبنين وتشاد والنيجر وقد عانى المهاجرون الغانيون من العمالة الأفريقية التقليدية لأن معظم الغانيين كانوا من المهنيين (المدرسون - المرضيون - الصيادله - المهندسون - والمحاضرين الجامعيين) وقد قامت نيجيريا فى عام ١٩٨٢، ١٩٨٥ بطرد حوالى ١,٥ مليون وافد غير شرعى منهم ٧٠٠.٠٠٠ غاني. (٦٢) وقد عدد الأجنب المقيمين فى نيجيريا بصفه غير شرعية فى التسعينات بحوالى ٢ مليون شخص.

وفى إطار المجموعة الأقتصادية لدول غرب أفريقيا هناك بلدان أخرى كانت

فى وقت ما مضيفه للعمال المهاجرين الدوليين وهى غينيا والسنغال وليبيريا حتى نهاية السبعينات.

ومن الصعب تقييم حجم المهاجرين فى التسعينات ذلك لأن أحصاءات السكان التى أجريت فى الأقليم لم تنشر بعد. ولكن يلاحظ أن ساحل العاج فى مقدمه الدول المستورده للعماله المهاجره فى أفريقيا جنوب الصحراء. وأن واحداً من كل خمسة أشخاص مقيمين فى ساحل العاج مهاجر. وفى غمبيا التى تعتبر بلداً صغيراً نسبياً يشكل السكان الأفريقيون المهاجرون نسبة كبيره من السكان المقيمين ويعتبر واحداً من كل ١٠ أشخاص فى غمبيا عاملاً أجنبياً تقريباً.

ويلاحظ أن الدول الرئيسية المصدره للعماله المهاجره هى مالى وبوركينا فاسو وموريتانيا، بينما تعتبر السنغال وغانا مستوردتين ومصدرتين فى نفس الوقت للعماله المهاجره.

ولا يكاد يوجد دليل قوى على مدى هجرة العمالة الإقليمية بين دول غربى أفريقيا والأقاليم الأخرى لأفريقيا جنوب الصحراء فى الشرق والوسط والجنوب وتفيد الأحداث الأخيرة المتعلقة بطرد المهاجرين غير الشرعيين إن هناك مرورا منتظماً للمهاجرين من المجموعة الاقتصادية لدول غربى أفريقيا إلى إقليم وسط أفريقيا. وتشكل زائير والجابون - بسبب ما تزخران به من موارد معدنية غنية - مراكز يقصد إليها العمال المهاجرون من نيجيريا والنيجر، كما أن مزارع الكاكاو والبن فى ساوتومى وبرنسيب وغينيا الاستوائية قد اجتذبت المهاجرين من بلدان غربى أفريقيا. كما أن المهاجرين فى إقليم وسط أفريقيا من السنغال ومالى وبنين والنيجر كانوا معروفين بأنهم تجار وعمال خدمات.

ويوجد أيضاً مهاجرين من غربي أفريقيا فى السودان، ويمكن ربط هذا النوع من هجرة المواطنين بعوامل تاريخية ودينية، حيث أن من المعتقد إن عدد من مسلمى نيجيريا والنيجر وموريتانيا ومالى قاموا بالسفر براً إلى مكة للحج عبر شرق أفريقيا، أما أولئك الذين أنقطعت بهم السبل فقد استقروا فى هذا الأقليم وسعوا إلى الحصول على أى شكل من أشكال العمل، كما أنه من المعروف أيضاً أن المهاجرين والرحل من دول غربى أفريقيا هاجروا بمواشيهم نحو الجنوب بحثاً عن المرعى.

وقبل الثمانينات كانت هناك هجرة من دول الجنوب الأفريقى إلى دول غربى أفريقيا. وكان هؤلاء يشكلون بصفة رئيسية الطلبة واللاجئين السياسيين من زيمبابوى وجنوب أفريقيا وموزمبيق وأنجولا. وربما أنخفضت هذه النسبة بدرجة كبيرة بعد حصول هذه البلدان على الاستقلال.

ويبدو أن تدفق المهاجرين فى الأونة الاخيرة يتمثل فى الأيدى العاملة الماهره عاليه المستوى من دول غربى أفريقيا إلى دول الجنوب الأفريقى مثل زيمبابوى وبوتسوانا، وبرزت غانا كدوله رئيسيه توفر مستوى عالياً من الأيدى العاملة من المهنيين الذين أنتشروا فى كل مكان من أفريقيا بدءاً ببتسوانا وجنوب أفريقيا وحتى الجماهيرية العربية الليبية.

٢ - شرقى أفريقيا :

كانت منطقة شرقى أفريقيا بأكملها من تنزانيا وزامبيا إلى دول الجنوب الأفريقى لفترة طويلة مصدراً للعماله المهاجرة فى جنوب أفريقيا حتى قطعت هذه الدول علاقتها مع جنوب أفريقيا بسبب سياسة الفصل العنصرى، كما كانت تتوافد أعداداً كبيرة على نحو تقليدى من بلدان القرن الأفريقى إلى دول الخليج الغنية بالبتروول.

ولكن ينعكس الطابع المؤقت للهجرة الدولية للعمالة فى حالة موريشيوس. ففى أواخر السبعينات شاركت الجزيرة فى أنظمته لتشغيل العمال مؤقتاً وذلك بإرسال مواطنيها إلى بوتسونا ونيجيريا وزامبيا، وبحلول منتصف وأواخر الثمانينات أصبحت تفضل أستيراد العماله غير الماهره تشغيلها فى صناعة السكر التى تتبعها أستثمارات أخرى.

ويتشابه هذا الوضع المتقلب مع ما كان يحدث فى قلب الشرق الأفريقى حيث كان العمال المهاجرون فى أوج عهود الأستعمار يدعمون الزراعة التجارية وتعددين النحاس فى مناجم كيلمبى بأوغندا، ومزارع المناطق الجبلية للبيض سابقاً فى كينيا، ومزارع القرنفل والسيسل فى تنزانيا. (٦٣)

وقد كانت أوغندا أقليم جذب للمهاجرين من الأقطار المجاوره خاصة من رواندا، بورندي، كينيا، السودان وتنزانيا للعمل فى مزارع القطن. وقد قدر تعداد ١٩٦٩ أن نسبة المهاجرين فى أوغندا بلغت حوالى ٥,٧% من إجمالى سكان البلد ولكن مع التطورات الأخيرة التى شملت الحروب الأهلية، والنواحى السياسية وأنهايار الأقتصاد الأوغندى كلها أدت إلى خروج السكان من أوغندا، ففى ١٩٧٢ قامت أوغندا بطرد حوالى ٤٠.٠٠٠ أسويى الذين كانوا مستقرين منذ الأستعمار، وفى عام ١٩٨٥ قدر صافى الهجره إلى أوغندا (-٧٥.٠٠٠) هاجروا من أوغندا خاصة إلى كينيا وتنزانيا. ولكن فى السنوات الحديثة ونتيجة لتزايد العماله الماهره فى كينيا وضغطها على سوق العمل الكينى مما كان من نتيجته أن أتجه الأوغنديون إلى مناطق أخرى داخل أفريقيا وخارجها(٦٤).

وفى تنزانيا، سجلت هجره العماله غير الماهرة فيها أتجاهاً نحو الأخفاض مع هبوط أسعار السيسل وتفق الألياف الصناعية، وكان يعيش فى جزيرتى زنجبار وبمبا ٤١٢٢٧ من السكان الأجانب أشتراك معظمهم فى جمع محاصيل

القرنفل - بينما أستوطن في تنجانيقا ٥٧٪ من إجمالي هذا العدد ومعظمهم من بورندي ورواندا (٦٥) وفي ١٩٨٥ قدر صافي الهجرة إلى تنزانيا بـ ١٠٠٠٠ فرد ومعظم المهاجرين اليها من كينيا، رواندا، بورندي، ملاوي، وأوغندا وموزمبيق وكان كثير من مواطني تنزانيا يعيشون في كينيا، أوغندا، بورندي، وزامبيا (٦٦)

وقد قدر صافي الهجرة إلى كينيا في عام ١٩٨٥ بحوالي ٨٠٠٠٠، وتستقبل كينيا مهاجرين من أوغندا وتنزانيا أساساً كما أنها ترسل بمهاجريها إلى أوغندا وجنوب أفريقيا. (٦٧)

وقد أرتفع عدد العاملين في قطاع التعدين في زامبيا من مواطني ملاوي وتنزانيا مما يؤكد المناخ الملائم الذي كانت زامبيا تحظى به في الماضي. غير أن الوضع قد تدهور مما اضطر الزامبيين إلى الهجرة إلى زيمبابوي في الوقت الذي فرضت فيه حكومة زامبيا حظراً على هجرة مواطنيها إلى جنوب أفريقيا. مع العلم بأن هذا الوضع قد تفاقم من جراء زيادة هجرة المهنيين من زامبيا وأوغندا وتنزانيا وأثيوبيا وزيمبابوي. ولاسيما إلى جنوب أفريقيا بل وخارج أفريقيا. فالتقديرات تشير إلى أنه بحلول أبريل ١٩٩٤ كان ٣٠٠ ألف من الزيمبابويين (١٤٠٠ منهم أطباء) قد غادروا بلادهم للعمل في جنوب أفريقيا. وقد تضمنت هجرة العمالة المذكورة العمال بعقود مؤقتة والعاملين المهنيين المؤقتين والعمال السريين أو غير القانونيين وهي أشكال الهجرة السائدة في مختلف بلدان شرقي أفريقيا. (٦٨)

وتمثل تحركات اللاجئين نوع الهجرة الدولية الذي يرتبط به شرقي أفريقيا ارتباطاً وثيقاً. فقد أتضح أنه في عام ١٩٩٥ تركزت نسبة ٦٠,٣٪ من إجمالي عدد اللاجئين في شرقي أفريقيا. (٦٩) وأنه قبل عام ١٩٩٠ كان هذا الأقليم

الفرعى يضم نحو ٤, ٨٣٪ من هذا العدد ولا يوجد إلا عدد قليل من البلدان فى هذا الأقليم الفرعى لم تخرج منها أعداد كبيره من اللاجئين تثير الأنتباه العالمى.

وتوضيحا لذلك. أشتهرت أريتريا وأثيوبيا والصومال ورواندا وبورندى وزيمبابوى حتى أوائل الثمانينات وأوغندا خلال السبعينات وأوائل الثمانينات بكونها مصادر رئيسية للاجئين وفى المقابل. تشير مصادر أكيدة إلى أهميه تنزانيا وكينيا وأوغندا وملاوى وزامبيا وزيمبابوى كبلدان رئيسية مستقبلة للاجئين.

٤ - إقليم وسط أفريقيا :

تشهد بلدان وسط أفريقيا حركات كثيفه للأشخاص سواء داخل حدودها الخاصه أو فيما بينها، أو بينها وبين بقية مناطق القارة الأفريقيه بل وأنحاء العالم. وتدل بعض البيانات على أن نسبة الأشخاص المولودين فى الخارج والمقيمين فى مختلف بلدان وسط أفريقيا تتراوح ما بين ٢, ١٪، ٦, ٦٪ باستثناء رواندا التى توجد بها نسبة أقل.

وتدل الأحصائيات على أن عدد الأجانب فى مختلف بلدان وسط أفريقيا يشهد تغيراً كبيراً بصورة مستمره. ففى الجابون، بلغ عدد الاجانب ١١٪ سنه ١٩٧٦ و ١٤, ٧٪ سنه ١٩٨٠ من إجمالي عدد السكان، وحسب أحصائيات ١٩٩٢ فإن نسبة الاجانب من بين السكان البالغين ١٨ عاماً فأكثر، تقدر بحوالى ١٨, ٢٪ منها ١١, ٢٪ يعيشون فى المناطق الحضرية، ٧٪ فى المناطق الريفية وتشير تقديرات وزارة الدفاع والأمن والهجره، أنه خلال الفترة من ١٩٧٦ - ١٩٨٥، أرتفع عدد الرعايا من مالى فى الجابون من ٢٧٦٧ إلى ١٥٥٨٦، وعدد الرعايا من الكاميرون من ٨٢٤٦ إلى ١٤٢١٢. ومن توجو أرتفع عدد الرعايا

من ٢٩٤٤ إلى ٦٢٤٠، السنغال من ٥٣٥٨ إلى ١٠٩٣٣. وترى الإدارة العامه للوثائق أن السكان الأجانب فى الجابون سوف يتضاعف عددهم مرتين تقريباً ما بين ١٩٨٥ ، ١٩٩٥ ليرتفع من ١٠٧٨٠٧ إلى ٢٠٠٠٠٠ شخص . (٧٠)

وفى جمهورية أفريقيا الوسطى شهدت نسبة الأجانب أنخفاضاً ما بين ١٩٧٥ ، ١٩٨٨ ، حيث أنخفضت من ٣٪ إلى ٦ ، ٢٪ معظمهم من زائير وتشاد والسنغال والسودان والكاميرون. ويعمل معظمهم فى التجارة والخدمات، وتعود الهجرة التشادية إلى عهد قديم. وقد تضاعفت بسبب عدم الاستقرار السياسى فى تشاد. وفى مجال هجرة العماله من جمهورية أفريقيا الوسطى فإن أهم اتجاهاتها هى الكاميرون وتشاد ، زائير.

وتعتبر زائير أهم مستقبل للهجرة فى وسط أفريقيا (أكثر من ٦٠٠ ألف) للعمل فى المناجم ، وقد قل عدد المهاجرين بعد عام ١٩٩١ (٧١) ويعمل السنغاليون والماليون فى التجارة والحرف الصغيرة ويتخصصون فى بيع الأحجار الكريمة، وصنع المجوهرات والأعمال الحرفية. أما الوافدين من أنجولا فإنهم يعملون بالزراعة، ويشغل الزامبيون فى تجارة التجزئة فى شرق البلاد. أما القادمون من الكنفو فإنهم يعملون فى التجارة أيضا. ويمارس الروانديون والبورونديون والتنزانيون الأنشطة الزراعية وصيد الأسماك وتربية المواشى فى شرق البلاد وتوجد فى زائير هجرة كبيرة للعقول نحو زامبيا والكنفو والجابون وجنوب أفريقيا.

ويمثل الأجانب نحو ٣ ، ٥٪ من إجمالى عدد العمال فى الكاميرون. ويعمل نحو ٥٧ ، ٢٪ فى الزراعة والصيد وتربية المواشى (مع تفوق رعايا نيجيريا وتشاد) ويشكل التجار والباعة نحو ٢٠ ، ٨٪ أغلبهم من غرب أفريقيا (نيجيريا ، السنغال ، مالي) أما الصناع الحرفيون فتبلغ نسبتهم ١٢ ، ٦٪ ، والعمال المتخصصون فى الفنادق وتقديم الخدمات نسبتهم ٦ ، ٤٪. (٧٢)

ومعظم المهاجرين إلى الكاميرون من زائير من الذكور حيث تبلغ نسبة النوع ٢٥٩ ذكر / ١٠٠ أنثى، وترسل الكاميرون مهاجرين إلى نيجيريا والجاون وجمهورية أفريقيا الوسطى. (٧٣) وفي الكونغو كان السكان الأجانب يمثلون سنة ١٩٨٤ نسبة ٤,٥٩٪ من إجمالي السكان. يعمل معظمهم في الزراعة والتجارة وعلى الأخص رعايا بلدان زائير وأنجولا وجمهورية أفريقيا الوسطى أما رعايا بلدان غرب أفريقيا. فيفضلون الاستثمار في التجارة. فقط نحو ٢,٨٦٪ من العمال الأفريقيين المهاجرين في الكونغو يعملون في القطاعات العلمية والفنية.

وفي غينيا الاستوائية لم يتجاوز عدد السكان الأجانب نسبة ١,٦٪ من إجمالي عدد السكان في سنة ١٩٨٢. ومعظم العمال المهاجرين إليها من نيجيريا، ليبيريا وسيراليون ويعمل معظمهم في مزارع الكاكاو (٧٤) وجوز الهند وبنجر السكر والبن.

٥ - جنوبي أفريقيا

تمثل جمهورية جنوب أفريقيا أهم قطب لجذب العمالة وذلك بالنسبة لقارة أفريقيا. وتعد إليها العمالة خاصة من بتسوانا وليسوتو وملاوي وموزمبيق وسوازيلاند ويعمل هؤلاء المهاجرين خاصة في المناجم (٨٠٪) ويتحكم في التوظيف غرفة المناجم. ولكن مع زيادة أهمية نقابات عمال المناجم أزداد عدد الوطنيين العاملين في المناجم مع تحسن أوضاع وشروط العمل فيها. (٧٥)

ويصعب الحصول على إحصائيات دقيقة وصادقة عن الهجرة في جنوبي أفريقيا. وتجدر الملاحظة أن صافي عدد المهاجرين من جماعة تنمية الجنوب الأفريقي إلى جنوبي أفريقيا قد انخفض في السنوات القليلة الماضية من بتسوانا وموزمبيق وناميبيا كما أن الميل نحو الهجره قد تضاعف كثيراً في جميع

الدول باستثناء ناميبيا حيث ظل كما كان عليه ويعود ذلك إلى الأغراءات المحلية أو القوة الجاذبه من ناحية سياسة الهجرة التي تتبعها جنوب أفريقيا.

ويلاحظ أن زائير ومادير اوموريشيوس وكينيا أكبر مصادر المهاجرين على التوالي. أما عن هجرة مواطنى جنوب أفريقيا إلى دول أخرى فيبدو أن موريشيوس تستهوى الأغلبية تليها كينيا.

أن أغلب المهاجرين إلى جنوب أفريقيا من المهنيين ولكن هذا هو حال المهاجرين من جنوب أفريقيا. إلا أن جنوب أفريقيا فى نهاية الأمر هى المستفيد الأكبر من المهاجرين المؤهلين وهجرة العقول. وذلك يرجع إلى أن جنوب أفريقيا تدفع مرتبات أفضل وتوفر فرصاً أحسن للتقدم مما تستطيع أن توفره لهم أوطانهم. مما قد يسبب ضرراً اقتصادياً بالغاً على الاقتصاد الوطنى فى الدول المجاورة. وتعتبر زيمبابوى من أكثر دول الجنوب الأفريقى تأثراً بهجرة العقول. (٧٦) كما سبق القول.

دوافع الهجرة

– أن معدلات النمو السكانى وحجم السكان لهما تأثير كبير على الهجرة بتخفيض فرص هذه الهجرة ويعنى ذلك أن انخفاض معدلات النمو السكانى والعدد الصغير للسكان يؤدى إلى الحد من الهجرة حيث لا يوجد ضغط فى بلد الهجرة. كما تؤدى نسبة دخل الفرد من إجمالى الناتج الوطنى ونسبة التحضر أيضا إلى تقليل فرص الهجرة. لأن التمدن بصفة عامه يرتبط بالتصنيع. وعليه فإن البلد الصناعى/ المتحضر يحتمل أن تتوفر لديه فرص أكثر للعمل وبالتالي يحتفظ بمواطنيه.

– عدم الاستقرار السياسى الذى لا يسعى لتسكين أعداد هائله من السكان

بل يرغمهم على ترك أوطانهم بحثا عن الأمان والاستقرار. إن نصيب أفريقيا هو ٦,٧٥ مليون من إجمالي حجم اللاجئين فى العالم عام ١٩٩٥ والذى يبلغ ١٤,٤ مليون وذلك طبقا لتقديرات المفوضية السامية لشئون اللاجئين التابعه للأمم المتحدة. أن الكثيرين منهم تم أستبغادهم من جراء الصراعات ويشمل هؤلاء المهاجرين العديد ممن فروا من صراعات التنافس على السلطه أو بسبب الصراعات الدينية والعرقية فى رواندا، السودان، أريتريا، ليبيريا، سيراليون، غانا، موزامبيق وأنجولا.

- أن العوامل الأقتصادية هى السبب الرئيسى لهجرة العمالة الأختيارية فى كل أقاليم القارة. إن عوامل الأمداد واضحة فى كثير من البلدان التى لا يتقدم فيها الأقتصاد بصورة سريعة تكفى لأستيعاب القوى العاملة التى تتزايد بسرعة. كما أن ترك كثير من العمال الأعمال الزراعية يرجع إلى ندرة الأراضى الصالحة للزراعة فى الأقاليم كثيفة السكان وكذلك الكوارث الطبيعية التى تسبب الهجرة. بالأضافة إلى تدهور التربة وهبوط محصول الفدان بحيث تصبح الأرض عاجزه عن أشباع حاجة السكان.

الخلاصة

نستطيع من خلال العرض السابق لاتجاهات النمو السكاني فى أفريقيا ومكونات هذا النمو خلال فترة الدراسة أن نخلص إلى ما يأتى :-

١ - نجد ان هناك تبايناً بين النمو السكاني فى أفريقيا. مقارنة بمثيله على مستوى العالم خلال فترة الدراسة بصفة عامه.

٢ - يلاحظ إنه قد ظهر التباين واضحاً على مستوى الأقاليم الأفريقية فى معدلات النمو بمقارنة ذلك بأفريقيا كوحدة مستقلة ولعل من أوضح مظاهر هذا الاختلاف ارتفاع معدلات النمو السكاني فى شرق أفريقيا عن باقى الأقاليم الأفريقية. ما عدا الفترة الأخيرة (١٩٩٠ - ١٩٩٥) حيث تفوق إقليم وسط أفريقيا على باقى الأقاليم الأفريقية فى ارتفاع معدلات النمو السكاني.

٣ - أتضح من الدراسة أن عامل الزيادة الطبيعية هو أساس ارتفاع معدلات النمو السكاني فى القارة الأفريقية.

٤ - أوضحت الدراسة أيضاً أن منطقة غرب أفريقيا تمثل أكبر تجمع للمهاجرين ومعظمها لأسباب اقتصادية، بينما نجد على العكس من ذلك أن منطقة شرق أفريقيا تركز فيها أكبر عدد من اللاجئين. أما فى شمال أفريقيا فان الهجرة فى معظمها لأسباب اقتصادية وتعتبر ليبيا مركز الجذب الرئيسى للعمال فى شمالى القارة.. وفى جنوبى أفريقيا فإن تيارات الهجرة يغلب عليها هجرة العمال إلى جمهورية جنوب أفريقيا. بالإضافة إلى نمو السكان اللاجئين فى الأقليم الفرعى. بينما نجد أن طابع الهجرة فى وسط أفريقيا فى معظمها هجرة مؤقتة وتغلب نسبة الذكور على الإناث.

الهوامش

- (١) U.N. World population prospects. The 1994 Revision. New York. 1995. p. 306
- (٢) فتحى محمد أبو عيانه، جغرافية السكان ، دار النهضة العربية، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٩٨٦ ، ص ٢٦٣ .
- (٣) رمزي زكي، المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الحديثة، عالم المعرفة، رقم (٨٤)، الكويت ١٩٨٤ ، ص ٢٥٨ .
- (٤) أحمد على أسماعيل، آمال أسماعيل شاور، أفريقيا المعاصرة - البيئة والانسان والتحدى، دار الثقافة والنشر والتوزيع. ١٩٨٩ ، ص ١٩٦ .
- (٥) وارين س ، تومسون دافيدت ، لويس ، مشكلات السكان ، ترجمة راشد البراوي، الأنجلو، ١٩٦٨ ، ص ٥٩٢ .
- (٦) Clarke. J.I. "Population Geography" In An Advanced Geograpy of Africa. By John Clarke et. cl. Hulton Educational Publications Ltd. Great Britain. 1975. pp. 218-219
- (٧) Pritchard. J.M., Africa., Astudy Geography for Advanced Students. Revised Third Edition. Longman. 1986. p.59
- (٨) محمد عبد الغنى سعودى ، أفريقيا، دراسة فى شخصية القارة وشخصية الأقاليم ، الأنجلو، ١٩٨٣ ، ص ٧١ .
- (٩) لحساب الوقت التقريبى اللازم لتضاعف عدد السكان عن طريق المعادلة التالية .

$$\text{معدل النمو السكانى} = \frac{٧٠}{\text{أنظر}}$$

- صندوق الأمم المتحدة للسكان، قضايا سكانية، ملف أعلامى، ١٩٩٤ ، ص ١٠ .
- (١٠) صندوق الأمم المتحدة للسكان، حالة سكان العالم، ١٩٩٥ ، ص ٦٧ .
- (١١) عبد الرحيم عمران، سكان العالم العربى حاضراً ومستقبلاً، صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، نيويورك، ١٩٨٨ ، ص ٢٣٩ - ٢٤٦ .
- (١٢) Baker. K.M., The changing Geography of west Africa and

The Middle East. Edited by : Chapman. G.P., & Baker.
K.M. London and New york. 1992. p.83.

Griffiths. i.li., The Atlas of African Affairs. Second edition. (١٣)
London. 1994. p.137.

(١٤) شريف سونكو ، الخصوية والثقافة فى أفريقيا جنوب الصحراء : نظره عامه، المجلة
الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد ١٤١ ، اليونسكو، سبتمبر ١٩٩٤ ، ص ٩٩ - ١٠٨ .

(١٥) المرجع السابق، نفس الصفحات.

U.N. op.cit,pp. 10 - 15. (١٦)

Ibid. pp. 10 - 15 (١٧)

(١٨) الأمم المتحدة، المرأة فى العالم ١٩٩٥ ،أتجاهات وأحصاءات، السلسله كاف - الرقم ١٢ ،
١٩٩٥ ، ص ٨٠ .

(١٩) عبد الرحيم عمران ، مرجع سابق ، ص ٢٤٢ - ٢٤٥ .

U.N. op. cit. p. 14 (٢٠)

I bid. p .124 (٢١)

(٢٢) برنامج الأمم المتحدة الانمائى ، تقرير التنمية البشرية فى العالم ١٩٩٤ ، ص
١٦٣ ، ص ١٨١ .

(٢٣) تيم دايسون، النمو السكانى العالمى وموارد الغذاء. ترجمة د. شريف بهلول، المجلة
الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد ١٤١ ، سبتمبر ١٩٩٤ ، اليونسكو ، ص ٦٥ - ٧٤ .

(٢٤) فوليمبرى رامالفا سوامى ، أيربان جونسون وجون رودى ، اللغز الآسيوى المحير،
مسيرة الأمم (بلدان العالم مرتبه حسب أنجازاتها فى مجالات صحة الأطفال وتغذيتهم
وتعليمهم وتنظيم الأسره وتحسين أوضاع النساء)، اليونسيف ، ١٩٩٦ ، ص ١٨ .

(٢٥) المرجع السابق ص ١٦ .

(٢٦) عبد الهادى يموت، النمو السكانى والتنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية، الدراسات
الاقتصادية، معهد الأبناء العربى ، بيروت ، ١٩٨٨ ، ص ٢٦ - ٢٧ .

(٢٧) المرجع السابق، ص ٤٣ .

(٢٨) باتريشيا لون ، إبقاء الفتيات فى المدارس ، مسيرة الأمم (بلدان العالم مرتبه حسب

إنجازاتها في مجالات صحة الأطفال وتغذيتهم وتعليمهم وتنظيم الأسره وتحسين أوضاع النساء) اليونسيف، ١٩٩٦ ، ص ٣٠.

(٢٩) الأمم المتحدة ، المرأة في العالم ، مرجع سابق ، ص ص ٨٩ - ٩٠ .

(٣٠) باتريشيا لون مرجع سابق، ص ٢٩ .

(٣١) صندوق الأمم المتحدة للسكان، مرجع سابق، ص ص ٩ - ١٠ .

(٣٢) برنامج الأمم المتحدة الأنمائي ، مرجع سابق، ص ٢٧ .

(٣٣) الأمم المتحدة، المرأة في العالم ، مرجع سابق ، ص ٧٢ .

Nevill, C.G., Malaria in sub-saharan Africa. Social science (٣٤)

Medical Vol . 31. No. 6. Great Britain. 1990 p. 668

Griffiths. I.li., Op. Cit. p.22 (٣٥)

(٣٦) فاتن محمد البنا، الأبعاد الجغرافية لمرض الإيدز في قارة أفريقيا، مجلة بحوث كلية

الآداب. جامعة المنوفية، العدد ١١ ، ديسمبر ١٩٩٢ ، ص ١٣١ ، ص ١٤٧ .

(٣٧) الأمم المتحدة ، المرأة في العالم، مرجع سابق ، ص ٦٦ .

(٣٨) برنامج الأمم المتحدة الأنمائي ، مرجع سابق، ص ص ١٥٠ ، ١٥١ .

(٣٩) مونيكسا شارما وجيمز تولوخ، الصحة «مهمة لم تنجز»، مسيرة الأمم (بلدان العالم

مرتبته حسب إنجازاتها في مجالات صحة الأطفال وتغذيتهم وتعليمهم)، اليونسيف،

١٩٩٦ ، ص ٢٥ .

(٤٠) برنامج الأمم المتحدة الأنمائي ، تقرير التنمية البشرية في العالم ١٩٩٥ ، ص ٢٨ .

(٤١) تقرير التنمية البشرية في العالم ١٩٩٤ ، مرجع سابق، ص ص ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٨٤ .

(٤٢) المرجع السابق ، ص ص ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٨٧ .

(٤٣) المرجع السابق ، ص ص ١٢٢ ، ١٢٣ .

(٤٤) اليونسيف ، ملخص تقرير وضع الأطفال في العالم ، ١٩٩٦ ، ص ٢ .

(٤٥) المرجع السابق، ص ص ٤٠٣ .

(٤٦) مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين، حالة اللاجئين في العالم، ١٩٩٥ ، مركز الأهرام

للترجمة والنشر ، الطبعة الأولى، ١٩٩٦ ، ص ١١٢ .

(٤٧) المرجع السابق، ص ص ٢٢ ، ٢٣ .

Castles. s., & Miller. M.J. The Age of Migration. Interna- (٤٨)
tional population Movements in the Modern world" The Mac-
millan press ltd. london. 1993. p.48

U.N. op cit. p. 128 (٤٩)

(٥٠) محمد الأمين فارس ، واقع وأفاق الهجرة الأفريقية والعربية ، الندوة الأفريقية عن الهجرة
(جنوب / جنوب) في أفريقيا، منظمة العمل العربية بالأشتراك مع منظمة الوحدة
الأفريقية، المنعقدة في القاهرة (٥ - ٩ ديسمبر ١٩٩٥) ص ص ٢ - ١٠ .

Joffe. G. "The changing Geography of north Africa. Devel- (٥١)
opment Migration and The Demographic time bomb." in :
chapman G.P. & Baker. K.M., The changing Geography of
Africa and the Middle East. london & New york. 1992. p.
145.

(٥٢) تقرير الأمين العام بشأن هجرة العمالة بين الدول الأفريقية في الأقليم الفرعى لشمال
أفريقيا، الندوة الأفريقية عن الهجرة (جنوب / جنوب) في أفريقيا، مرجع سابق، ص ٩ .

(٥٣) عبد الله براده، الهجرات الدولية في المغرب العربي، المؤتمر العربى للسكان ٤ - ٨ أبريل
١٩٩٣ ، عمان ، ص ٥ .

(٥٤) محمد الأمين فارس ، مرجع سابق ، ص ١٠ .

(٥٥) عبد الله براده. مرجع سابق ، ص ٦ .

(٥٦) المرجع السابق ، ص ٤ .

(٥٧) تقرير الأمين العام بشأن هجرة العماله بين الدول الأفريقية في الأقليم الفرعى لشمال
أفريقيا، مرجع سابق، نفس الصفحة.

(٥٨) محمد الأمين فارس ، مرجع سابق ، ص ١٠ .

(٥٩) عائشه عبد الله إدريس، التشغيل والهجرة في السودان ، منظمة العمل العربية، المؤسسة
العربية للتشغيل، ندوة التشغيل والهجرة فى الأقطار العربية، ٩ - ١٤ سبتمبر ١٩٩١ ،
طنجه ١٩٩٢ ، ص ص ٢٤٣ - ٢٤٥ .

(٦٠) رفعت نصر عبد الفنى ، سياسات الاستخدام فى مصر ، منظمة العمل العربى ومنظمة
العمل الدولية والبرنامج الانمائى للأمم المتحدة، ندوة سياسات التشغيل فى البلدان

العربية، القاهرة (١٠ - ١٢ مايو ١٩٩٢) ، الجزء الثاني، الأوراق القطرية، أكتوبر ١٩٩٢ ، ص ٣١٧.

(٦١) تقرير الأمين العام بشأن هجرة العمالة الدولية داخل المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الندوة الأفريقية عن الهجرة (جنوب / جنوب) فى أفريقيا، مرجع سابق، ص ص ٦ - ١٣.

Stock. R., Africa south of the sahara. Ageographical inter (٦٢) pretation. New york. 1995. p. 139.

(٦٣) تقرير الأمين العام بشأن هجرة العمالة الدولية داخل المجموعة الاقتصادية لدول شرق أفريقيا، الندوة الأفريقية عن الهجرة (جنوب/جنوب) فى أفريقيا، مرجع سابق، ص ص ٢٦ ، ٢٧.

Russell. S.S., & Jacobsen. K. & stanley W.D. International (٦٤) Migration and Development in sub-Saharan Africa. world Bank Discussion papers. No-102. Vol. II. Washington. 1990. p. 40

(٦٥) تقرير الأمين العام بشأن هجرة العمالة فى شرق أفريقيا، مرجع سابق ، ص ٢٧.

Russell S.S. (et-al) . op. cit. 107 (٦٦)

ibid. p. 25 (٦٧)

(٦٨) تقرير الأمين العام بشأن هجرة العمالة الدولية لدول شرق أفريقيا، مرجع سابق ، ص ص ٣١.

(٦٩) تم حساب هذه النسبة من الجدول رقم (٤) من :-

مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين، حالة اللاجئين فى العالم بحثاً عن حلول ١٩٩٥، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ١٩٩٦ ، ص ٢٥١.

(٧٠) منظمة العمل العربية، منظمة الوحدة الافريقية، هجرة العمالة الدولية داخل المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، الندوة الأفريقية عن الهجرة (جنوب/ جنوب) فى أفريقيا، القاهرة ٥ - ٩ ديسمبر ١٩٩٥، ص ص ٨ ، ٩.

(٧١) محمد الأمين فارس ، مرجع سابق، ص ٥.

(٧٢) منظمة العمل العربية ، منظمة الوحدة الافريقية، مرجع سابق ص ٢٣.

Russell S.S. (et-al) op. cit. p.6 (٧٣)

ibid. p. 13 (٧٤)

(٧٥) محمد الأمين فارس ، مرجع سابق، ص ٥ .

(٧٦) تقرير الأمين العام حول هجرة العمالة الدولية في الجنوب الأفريقي، الندوة الأفريقية عن

الهجرة (جنوب/ جنوب) في أفريقيا، القاهرة (٥ - ٩ ديسمبر ١٩٩٥) ص ١ - ١١ .